



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

## إجراء سياسي-اقتصادي وحيد... لنكون أو لا نكون

[14]



### الافتتاحية

#### تعاطف... تضامن: روح العالم الجديد

رأس النظام العالمي السائد، ليس في القرن الأخير فحسب، بل منذ انطلاق حملات البحث عن الذهب، والتي تطورت لاحقاً نحو حملات الاستعمار القديم، مبدأ الريح بوصفه المبدأ الأسمى الذي تُشتق منه شتى «المبادئ» الأخرى.

ولكي يمهد أصحاب الريح الطريق أمامهم في وجه الحس الاجتماعي الطبيعي للناس، كان لا بد من تدمير ممنهج وطويل الأمد لإنسانية الإنسان، وفي المقدمة تدمير انتمائه للناس الآخرين وتعاطفه معهم.

تكرس اغتراب الإنسان عن الطبيعة وعن المجتمع وحتى عن نفسه، وسادت الأخلاقيات المصلحية والانتهازية والفردانية، وكل ذلك خدمة للريح الذي وصل مع الأزمة الراهنة إلى منتهى تطوره التاريخي بوصول معدله الوسطي إلى الصفر.

الحكومات الغربية، والتي ترفع اللواء العالمي لنظام الريح، «تناضل» لحماية الشركات الكبرى من الأثر الاقتصادي لكورونا ولأسعار النفط، وتُصرّ على منع إيقاف «حركة السوق»، ملقية بالعمال إلى جحيم الانتشار الكارثي للوباء، ومقدمة إياهم قرايين خدمة للشركات الكبرى التي التهمتهم سابقاً بالتجزئة، وباتت الآن بحاجة لالتهمهم بالجملة، لعل ذلك يخفف من حدة التناقض الجوهرية بين العمل ورأس المال.

وفي ظلمة السعي الأعمى نحو الريح، تشع نماذج أسرة من التضامن والتعاطف الإنساني الذي يشق طريقه عبر الكوكب من قلوب المتضررين وإلى قلوب المتضررين. تحمل لواء هذا التعاطف بلدان ليس غريباً على تاريخها أن تفعل ذلك؛ وفي مقدمتها: الصين وروسيا وكوبا، التي بنت جسوراً إنسانية محملة بالأطباء واللوازم الطبية المختلفة، باتجاه بلدان شتى بغض النظر عن مواقف حكوماتها. وذلك في الوقت نفسه الذي لا تزال فيه بعض الدول الغربية تبحث في محافظتها العاجزة عن بعض الفئات لتخصيصه لتمثيل حالة التصدي لكورونا، في حين تتركه يسرح ويمرح فعلياً، ولا نعلم كيف تظهر في أوقات العجز نفسها، تربيونات الدولارات من قبعة الساحر فجأة ليتم إلحاقها للشركات الكبرى المتعثرة...

إن الحضارة البشرية تقف اليوم فعلاً أمام مفترق طرق، فالأزمة الراهنة باتت مكتملة الأركان؛ ليست أزمة اقتصادية فقط، ولا اجتماعية أو بيئية فقط، ولا إنسانية فقط، بل هي هذه كلها وفي وقت واحد، ولذا فهي أزمة نموذج حضاري، أزمة حضارية شاملة من ذلك الطراز الذي لم يشهد العالم مثيلاً له منذ عدة قرون خلت.

وإذ تقف البشرية على مفترق طرق حضاري، فإنها تحمل معها، إلى جانب التطور العلمي والتكنيكي العظيم الذي حصلته، سلاحاً أكثر قوة ومضاء، سلاح التعاطف والتضامن الإنساني، الذي يشكل روح وأداة النضال ضد العالم القديم الذي ما تزال البشرية في طور التخلص من أدرانه، وكذلك روح وأداة بناء العالم الجديد.

#### شؤون اقتصادية



«الحلقات الأضعف»  
في الدين العالمي

12

#### شؤون محلية



رغيف الخبز..  
تجريب ورعب متنقل!

10

#### ملف «سورية 2020»



لن نعود إلى «الوضع  
الطبيعي» فهو المشكلة!

05

#### شؤون عمالية



ما الفرق بين الموت  
جوعاً أو بالفيروس؟!!

04

# حريات نقابية وسياسية لمصالح العمال



بصراحة

محمد عادل اللحام



## قرار مهم ولكن متأخر

ناقش الاجتماع الأخير للمكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال ضمن القضايا التي ناقشها واقع العمال الذي يعملون في منشآت غير منظمة، حيث اتخذ قراراً بمساعدتهم في ظروف أزمة الوباء العالمي كورونا، وطلب من اللجان النقابية إجراء إحصاء لهؤلاء العمال، وقرر إنشاء صندوق مساعدة بهذا الخصوص تجري تغطيته من مصادر مختلفة من النقابات.

طرح هكذا مواضيع وناقشها واتخاذ القرارات بشأنها أمر جيد من حيث المبدأ ومن المفترض أن تتوسع دائرة القرارات الشبيهة بهذا القرار لتشمل العمال جميعاً، من حيث تقديم المساعدات المطلوبة بهذه الظروف القاسية، خاصة وأن الأسعار قد أصابها

حمى ترتفع الحرارة فيها كل يوم، حتى باتت تشكل كارثة حقيقية تصيب بأثارها جميع الفقراء بما فيهم العمال المكتوبين أصلاً بحرارتها الملتهبة وليس بأيديهم من حيلة لدرء وباء ارتفاع الأسعار، وبهذا يكون العمال مستحقين لكل الدعم ولا بد من إيجاد الطرق الكفيلة بتأمينه. وبالعودة لموضوع دعم العمال العاملين في القطاع غير المنظم، فإن هذا القطاع غائب عن الخارطة التنظيمية للنقابات تماماً، وهو منتشر أصلاً في الأقبية والدكاكين الصغيرة التي يعمل بها عمال قلائل لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة، وتكليف اللجان النقابية بهذا مهمة من تقديم إحصاءات لعدد أمر فيه صعوبة بالغة لأن اللجان النقابية لم تعمل على تنظيمهم نقابياً، وليس هناك دراية بمواقع عملهم المنتشرة في المناطق المختلفة من المدينة وريفها وبهذا الوضع الصعب نقابياً سيفقد العمال إمكانية تشميلهم بالمساعدة المقرر تقديمها من النقابات وفق قرار المكتب التنفيذي.

يمكن القيام بإجراء آخر للوصول إلى العمال في القطاع غير المنظم عن طريق الإعلانات، وعن طريق غرفة صناعة ريف دمشق وغيرها من الجهات التي قد تكون لديها قاعدة معلومات عن القطاع غير المنظم وتموضعات عمله المنتشرة، وبهذا يمكن الوصول إلى أعداد مهمة منهم من أجل مساعدتهم، وهذا الوضع يضع على النقابات مسؤولية خاصة تجاه إعادة النظر بأولوياتها التنظيمية، ونقصد بذلك العمل الحقيقي على تنظيم العمال في القطاع الخاص عموماً، وبالأخص في القطاع غير المنظم حيث يتعرضون لسلب حقوقهم من قبل أرباب العمل أكثر من غيرهم، ويتعرضون للبطالة والبحث عن عمل أكثر من بقية العمال.

يكتسب تعزيز العلاقات بين قوى الطبقة العاملة على المستوى الإقليمي والدولي أهميته كون الموقف المفترض الجامع بينها هو: مواجهة القوى المستغلة لقوة عمل الطبقة العاملة، وبالتالي، يدفع هذا إلى توحيد الجهود المشتركة، ويساهم في اكتساب الخبرات النضالية المتكونة في المواقع المختلفة، لمواجهة العدو الطبقي، وهذا أمر ضروري لتعزيز وتطوير أشكال النضال المشترك باعتبار العدو أيضاً يطور أشكال استغلاله وآليات نهبه، أخذاً بالاعتبار موازين القوى بينه وبين الطبقة العاملة وممثليها.

## عادل ياسين

والدروس التي يمكن الاستفادة منها على هذا الصعيد كثيرة، سواء في منطقتنا أو على الصعيد العالمي، حيث مرّ النضال النقابي والعمالي بمراحل مختلفة، كان يتصاعد تارةً وينخفض تارةً أخرى، وذلك تبعاً لعوامل كثيرة لسنا بصدد تعدادها، ولكن أهمها، هو: التغيير في موازين القوى، وجذرية القوى المدافعة عن حقوق ومكاسب الطبقة العاملة، وفي مقدمتها: الحقوق الاقتصادية والسياسية والديمقراطية، التي يسعى العدو الطبقي - كلما اتاحت له الفرصة - إلى الانتقاص منها أو ضربها سواء بالترغيب أو بالترهيب. والآن تبدو الأمور أشد وضوحاً من حيث انكشاف الموقف الذي تجنح إليه القوى الرأسمالية في مواجهة وباء كورونا، وإمكاناتها في تقديم ما يحتاجه الناس من أشكال الرعاية والاستشفاء من الوباء، حيث تفضل الشركات الكبرى ومعها الحكومات على استمرار عملية النهب من خلال تقديم كل الدعم للمصارف والبورصات والمؤسسات المالية الأخرى التي أخذت بالانهيار بسبب دخول الأزمة الرأسمالية طوراً جديداً تتصاعد آثاره الكارثية على مصالح الشعوب عامة، فتزداد فقراً وتتمركز الثروة أكثر وترتفع البطالة والجوع أكثر، مما يهدد تفاقم هذا الوضع بكارثة إنسانية غير مسبوقة وتصبح إمكانية المواجهة أعلى، وقد بدأت ملامحها تظهر من حجم الإضرابات التي تعم المراكز الإمبريالية احتجاجاً على أوضاعها واحتجاجاً على سلوك الحكومات الغربية تجاه مسؤوليتها في تأمين العلاج المطلوب من الإصابة بالداء المستجد، حيث أعداد الموتى بالدول الغربية في تزايد والإصابات في تزايد أيضاً، وهذا الوضع ينطبق على الوضع

في أمريكا، حيث النظام الصحي هش ولم يستطع التصدي للجائحة المميتة للفقراء عموماً، وبالمقابل الدول التي كانت توصف بالدول الديكتاتورية ولا ديمقراطية ونظامها شمولي، نجد أن هذه الدول ليس فقط تمكنت من مواجهة الوباء، بل الآن تمد يد المساعدة لجميع الدول بما فيها الدول الغربية، وتنقل لها خبرتها وخبرة نظامها الصحي المتناسك على أساس الحق بالضمان الصحي وما يلزم عمله من أجل ذلك.

إن تفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية وتفاقم الأزمة العامة للرأسمالية سيدفع إلى الواجهة موجات جديدة من الحراك الجماهيري، ومنها الحراك العمالي الذي سيدافع ليس عن حقوقه القانونية كما يفعل العمال الفرنسيون بل سيكون الحراك في مواجهة ضارية مع الحكومات المدافعة عن الشركات الرأسمالية، بسبب حالة الجوع التي يعاني منها العمال نتيجة التسريح من العمل وإغلاق أماكن العمل وحرمانهم من أجورهم وصاديق المساعدة التي كانت تعمل بحدودها الدنيا، حيث ارتفعت نسب البطالة إلى أرقام كبيرة، وهذا عكس ما كان يتباهى به الرئيس ترامب من عمله على تخفيض نسب البطالة وتأمينه للآلاف من الوظائف، حيث انهار هذا الوضع من أول دخول الأزمة الوبائية والأزمة الرأسمالية إلى عقر دارهم.

في منطقتنا العربية لسنا استثناءً طالما أنظمتها السياسية التابعة ونموذجها الاقتصادي قائم على السياسات الليبرالية الذي كرس الفقر والتهمة والبطالة وراكم الثروات ومركزها بيد قوى الفساد الكبير، التي تحاول الآن التظاهر بالدعم الذي تقدمه للفقراء من أجل مواجهة الوباء، بينما هي بسلوها وعمليات نهبها لما ينتج العاملون بأجر أدت إلى وصول الناس إلى حافة الجوع والعوز الذي

يتباكون على ثقافته، وما وصلت إليه حال الناس.

من هذا الوضع لابد أن تتحمل الحركات النقابية مسؤوليتها في الوقوف إلى جانب الطبقة العاملة، وهذا سيكون مخرجاً لها من الإرث الذي تحمله في العلاقة التشاركية مع الحكومات التي أدت إلى ما أدت إليه من كوارث إنسانية واقتصادية. في اللقاءات التي تجري بين النقابيين سواء في منطقتنا العربية، ومنها: سورية، أو على الصعيد العالمي، تجري نقاشات هامة من حيث الشكل حول أشكال المجابهة مع الأعداء الطبقيين، وتقرّر الكثير من التوصيات ونصير البيانات، ولكن تذهب جميعها أراج الرياح بعد عودة الوفود إلى بلدانها، والسبب الجوهرية في هذا، أن معظم الحركات النقابية وخاصة في منطقتنا قراراتها مرهونة لحكوماتها، وحكوماتها هي من تتبنى السياسات الليبرالية، التي في جوهرها معادية لمصالح وحقوق الطبقة العاملة، وهذا تناقض كبير تقع به الحركات النقابية، ويجعلها غير قادرة على اتخاذ القرارات الضرورية التي تمكن الطبقة العاملة من انتزاع حقوقها. السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي فرضتها الإمبريالية على الشعوب، وخاصة الفقيرة منها، لعبت دوراً أساسياً في تفاقم الظواهر المختلفة من فقر وبطالة وتهمة، وهذا يفرض على النقابات والطبقة العاملة حوض نضالات متعددة الأوجه لإسقاط تلك السياسات الظالمة، باعتبارها المصدر الأساس في توالد الفساد الكبير والإرهاب والفاشية بأشكالها وألوانها كلها، ومن هنا تأتي أهمية تبني مواقف واضحة من تلك السياسات، وفي المقدمة منها: تأمين مستوى متقدم من الحريات النقابية والديمقراطية يمكن العمال من انتزاع حقوقهم كل حقوقهم.

السياسات الاقتصادية الليبرالية التي فرضتها الإمبريالية على الشعوب وخاصة الفقيرة منها لعبت دوراً أساسياً في تفاقم الظواهر المختلفة من فقر وبطالة وتهمة

# الطبقة العاملة وكورونا



تشهد معدلات الإصابة بفيروس كوفيد 19 ارتفاعاً كبيراً، وخاصة في القسم الجنوبي من أوروبا كإيطاليا وإسبانيا بسبب ضعف البنية التحتية المعدة لمواجهة الوباء، فهذه الدول لم تشهد زيادات في معدلات النمو، ولا حتى في توزيع الفائض في موازنتها لصالح الشعب، منذ أزمة عام 2015 المعروفة بسياسات التقشف، وهي لا تزال تعاني من تبعاتها بالنقص الحالي في التجهيزات الخاصة باحتواء الوباء، وهو نتيجة الخضوع للترويكات التي جعلت كل نتاجها يصب في خدمة الديون المتركمة عليها.

وتواجه الطبقة العاملة في سورية هذا الوباء في ظل نظام صحي لا يملك الكثير من الوسائل الطبية الضرورية، ومقيد بسياسات اقتصادية ليبرالية حرمتها من أبسط مقومات الوقاية والاستشفاء، وتغطية صحية ضعيفة لآلاف العمال، وخاصة العمال الذين خارج مظلة التأمينات الاجتماعية، أو أية حماية اجتماعية أخرى، وتعاني من أجور هزيلة لا تستطيع سد رمق العامل، وقلة في المواد الاستهلاكية الأساسية وتضخم أسعارها، وبالموازاة مع تصاعد احتمالات الإصابة بفيروس كوفيد 19 وعدم المساواة أمام الموت مقارنة بقوى النهب والفساد، تتعرض الطبقة العاملة لحرب اجتماعية طاحنة، إذ تستغل قوى النهب والفساد هذا الواقع الجديد، وكل ذلك بمساعدة الدولة ومستفيدين من إجراءات مفصلة على مقاس مصالحهم تساهم في زيادة رفع أسعار كافة السلع الأساسية، وخاصة الخبز

**رغيف الخبز  
بالنسبة للفقراء  
يمثل الحياة في  
المقابل، فهو  
ليس ضرورة  
بالأساس بالنسبة  
للأغنياء»  
المستغلين**

الحقيقة المناسبة لمصالح الاستغلال ونرى ذلك عندما أظهرت وسائل الإعلام مثل هؤلاء في المناطق الأفقر في المحافظات وهم يتهافون على الخبز، لأن رغيف الخبز بالنسبة للفقراء يمثل الحياة، في المقابل، إنه ليس ضرورة بالأساس بالنسبة «للأغنياء» المستغلين، وأن أزمة الكوفيد 19 أظهرت للجميع أن جهاز الدولة الذي يستطيع أن يؤمن مستلزمات المجتمع ومتطلباته بشكل عام وخال من الفساد والنهب- ويعمل على توزيع ثروة المجتمع بأكثر عدالة- قادر على مواجهة مختلف الأزمات.

على مستوى كافة المحافظات والمناطق، وهذا الخلل في توزيع الثروة نتيجة وجود طبقة مستغلة وطبقة مستغلة فقيرة ويجعل هذه الطبقة التي لا تحصل على تكاليف الحياة الضرورية وتعيش كفاف يومها، هي دائماً عرضة للنهب والاستغلال والأوبئة، ومطلوب منها وحدها التضحية ليبقى رأس المال ويبقى التهميش والظلم الاجتماعي. وفي المقابل تقوم القوى المهيمنة بوصف هذه الطبقة بأنها متخلفة وخاصة عندما تطالب بحقوقها من خلال وسائل الإعلام والمحليين لديها، وتقوم بفرض

من الأوبئة التي شهدتها العالم واستهدف أعداداً أكبر من الفقراء، وأظهر بأنه لم يفرق بين غني وفقير وبين مسؤول ومرؤوس، غير أن تبعاته الاقتصادية ستكون أكبر وأقسى على الأفقر سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى البلدان. إن الطبقة العاملة الفقيرة هي أكثر تأثراً بالآزمات، فالخلل في ميزان توزيع الثروة وملكية أدوات الإنتاج لا تأتي في صالح هذه الطبقة الفقيرة، وإن هذا الخلل ليس في مستوى الدخل فقط وكذلك أيضاً هو تنموي، ونرى هذا الفقر

من خلال ما يسمى المعتمدين لبيع الخبز، وخاصة في أرياف دمشق حيث تجاوز سعر الربطة الواحدة 100 ليرة سورية، ولا جدال أننا في البلاد نواجه مصاعب كبيرة مع جائحة الكوفيد 19 وهي أشبه بحرب العصابات، وفي حكم المؤكد أن أزمة هذا الوباء الجديد التي تعصف بالعالم ستكون أشد وطأة على العمال الفقراء، وهذا ما عبرت عنه قوى ومؤسسات دولية ومحلية وخبراء، أن مثل هذه الأزمات تؤثر بدرجة أكبر على الطبقة العاملة والفقراء عموماً، ورغم أن كوفيد 19 لم يكن كغيره

## الطبقة العاملة



### إضرابات في البرازيل

اندلعت منذ الخميس الماضي، 19 آذار سلسلة من الإضرابات والاحتجاجات في مركز الاتصال في مدن الشمال إلى جنوب البرازيل، حيث تم حشد الآلاف من العمال الذين يواجهون ظروف عمل غير آمنة في مواجهة جائحة COVID-19. وتعتبر هذه الحركة جزءاً من موجة عالمية من الإضرابات بما في ذلك في مصانع السيارات في إيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة، وفي صناعات أخرى في أماكن أخرى. وكانت الاحتجاجات قد اندلعت في 11 مدينة برازيلية ويعمل فيها أكثر من 37000 عامل في جميع أنحاء البلاد. وقال عمال الما فيفا الإيطالية في مدينة ساو باولو: غريباً للغاية بالنسبة لشركة متعددة الجنسيات مثل ألفا فيفا. كان ينبغي أن يستوعبوا تجربة ما حدث في إيطاليا، لكنهم في الحقيقة لم يكن لديهم أي رد فعل وقال العمال: «لن نموت في جراتنا».



### عمال الصحة في ولاية ريفرز النيجيرية في إضراب مديد

بدأ العاملون الصحيون إضراباً عن العمل يوم الأربعاء 25 من الشهر الجاري بدعوة من قيادة المؤتمر النقابي للعمال النيجيريين، حيث طالبت قيادة النقابة العمال بالتوقف عن العمل. من أجل رفع الحد الأدنى للأجور، وقال أحد قادة نقابة العمال: إن رفض الحكومة دفع رواتب المتقاعدين لفترة طويلة ساهم في الإضراب أيضاً، وقالت النقابة: مازالت المفاوضات مستمرة مع العمال المنظمين للإضراب من أجل الوصول إلى اتفاق يرضي الجميع، كما قالت النقابة: إن المحافظ يحاول استبعاد موظفي مؤسسات التعليم العالي «الجامعات والمعاهد الفنية» من زيادة الحد الأدنى للأجور.



### إضراب عمال ترميز مستشفى حلوان في مصر

نفذ عمال ترميز مستشفى حلوان العام يوم 23 من الشهر الجاري وقفة احتجاجية بعد اكتشافهم وجود حالتين اشتباه في الإصابة بفيروس كورونا داخل العناية المشددة مع عدم وجود المستلزمات الطبية، وأكد عمال الترميز المحتجون بأنهم لم يتابعوا العمل حفاظاً على حياتهم، لعدم وجود المستلزمات الطبية الضرورية للتقييم، ولحماية أنفسهم من التعامل مع أي مصاب أو مشتبه بإصابته بهذا الفيروس، كما أكد عدد من العمال المحتجين، وكانت حالتا الاشتباه في الإصابة بفيروس كورونا، داخل العناية المشددة بمستشفى حلوان العام لشخصين لا توجد صلة قرابة بينهما، وقد دخلا المستشفى منذ فترة.



### عمال «تونيك» الجزائرية يحتجون بالطريق

قامت نقابة العمال في مؤسسة «تونيك للصناعة»، بولاية تيبازة الجزائرية يوم الثلاثاء 24 من الشهر الجاري بتنظيم وقفة احتجاجية في الطريق رغم التعليمات التي تمنع التجمهر والمسيرات مؤقتاً، مهما كان شكلها ومطلبها في إطار محاربة انتشار عدوى فيروس كورونا بعد أن أصبح الحوار مستحيلاً مع مجلس الإدارة، والمدير العام للمؤسسة بحسب نقابة العمال، نتيجة تجاهل إدارة المؤسسة مطالب العمال التي تدعو إلى دفع الأجور المتأخرة، وكذلك المطالبة بتوفير المواد الأولية، وصيانة المعدات الخاصة بإنتاج الورق الموج والورق الصحي، وقالت النقابة: إن الوقفة الاحتجاجية هذه جاءت بعد تأخر أجور شهري كانون ثاني وشباط لعام 2020، تاريخ الإعلان عن بداية الإضراب.

# ما الفرق بين الموت جوعاً أو بالفيروس؟!!



يجب أن تفرض عليها رقابة صارمة من قبل وزارة العمل. وزارة العمل تركت لأرباب العمل الحرية الكاملة في إدارة منشاتهم في هذه الظروف الاستثنائية، ولم تُلزمهم بإغلاقها أو تخفيف وريديات العمل أو اتباع أساليب الوقاية أقل الإيمان، بل تركت العامل كما عادت تحت رحمة رب العمل واندفاعه وراء الريح فقط.

## الحلول موجودة

### ولكن الإرادة غير موجودة

إذا كانت الحكومة لا تستطيع إلزام القطاع الخاص بصرف إجازات مدفوعة الأجر للعمال كان عليها أن تتخذ تدابير استثنائية لمعالجة هذا الموضوع، فعلى سبيل المثال: أن تقوم بصرف راتب شهر لكل عامل من حساب مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو من صناديق الاتحاد العام لنقابات العمال على أن يتم خصمها تقسيطاً من أرباب العمل، أو إضافتها إلى ديون مؤسسة التأمينات الاجتماعية على القطاع الخاص، أو توزيع سلال غذائية على المواطنين بشكل عام تكفيهم لمدة شهر.

هناك العديد من الحلول والإجراءات الاستثنائية، ولكن الإرادة الحكومية في إنقاذ العمال من الجوع غير موجودة أساساً، ولا هي في حسابات القائمين على رسم السياسات الحكومية، بل جل همهم هو زيادة أرباح أرباب العمل، كيف لا وهم يغضون البصر عن الارتفاع الجنوني في أسعار السلع والمواد الأساسية في هذا الظروف الاستثنائي.

حمايتها وتحرّم المساس بها. بالرجوع إلى نصوص الدستور المذكورة أعلاه، كان يجب على الحكومة أن تُلزم القطاع الخاص بصرف إجازات للعمال مدفوعة الأجر، من أجل تجاوز هذه الظروف، وهذه الإجازات مدفوعة الأجر لن تنقّص من أرباح أصحاب العمل، لكن هذه الأرباح ممنوع الاقتراب منها حسب السياسات الحكومية.

## رأي القانون

قانون العمل رقم 17 لعام 2010 قد نص في المادة 86 على أنه إذا حضر العامل وحالت بينه وبين مباشرته العمل أسباب قهرية خارجة عن إرادة صاحب العمل استحق العامل نصف أجره، ولكن الحكومة لم تفعل هذه المادة من القانون مع أنها موجودة، بل تركت الحرية الكاملة لأرباب العمل لاتخاذ ما يحلو لهم من قرارات في إدارة منشاتهم، وأغلبهم ترك عماله بلا أجر بشكل غير قانوني وغير دستوري وغير إنساني.

ولم تُلزم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أصحاب العمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع انتشار الفيروس في منشاتهم، ففي جولة في مدينة عدرا الصناعية لم نلاحظ أية إجراءات وقائية قام بها أصحاب العمل لحماية العمال من الفيروس، ولم نرى أي تعقيم للمعامل والمنشآت، أو توزيع الكمادات على العمال، ومن المفروض أن هذه الإجراءات باتت من إجراءات الصحة والسلامة المهنية الضرورية التي

بالتأكيد هناك فرق أكيد، وهوان الموت جوعاً يزيد من أرباح البعض ولا ينتشر ليؤثر على أصحاب الريح، ولا ينقل العدوى لهم، خاصة إذا كانت هناك سياسات اقتصادية تحميهم وتحمي أرباحهم، ولكن بالنسبة للفقراء الموت بالفيروس أرحم من الموت جوعاً.

## أديب خالد

فلم يكن وحده فيروس كورونا المسؤول الوحيد في مأساة العمال السوريين وتوقف أعمال الكثيرين ممن يكسبون لقمة عيشهم يوماً بيوم، ولم يكن وحده السبب في بقاء آلاف العمال في منازلهم من دون رواتب، وإنما سياسة الحكومة الاقتصادية وعدم مراعاتها للدستور والقوانين السورية المعمول بها هي من كانت الكارثة الأكبر على العمال.

## الدستور

جاء في المادة التاسعة عشر من الدستور السوري على أنه « يقوم المجتمع في الجمهورية العربية السورية على أساس التضامن والتكافل واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة وصيانة الكرامة الإنسانية لكل فرد».

نص المادة صريح وواضح، فهو يؤكد على ضرورة بناء مجتمع سوري على أساس التكافل والعدالة الاجتماعية ولم نر في سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية لا قبل كورونا ولا بعده أي تنفيذ لهذه المادة من الدستور، فهل من العدالة الاجتماعية أن يتم ترك العمال من دون أجر حتى إشعار آخر؟ وكيف سيتبخر هؤلاء أمورهم؟ وكيف

سيتم صيانة كرامتهم الإنسانية وقد تركت أفواههم مفتوحة للسماء دون أن يكون لهم أي مدخول يستطيعون من خلاله تأمين بعض حاجياتهم الأساسية لا سيما أن رواتبهم أساساً لا تكفل لهم حياة كريمة ولا تلبي أدنى متطلباتهم المعيشية.

وإذا عدنا إلى الدستور السوري مرة أخرى، فقد جاء في المادة الثانية والعشرين على أن تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة.

وتحمي الدولة صحة المواطنين وتوفير لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي.

ولكن السياسات الحكومية التي ما زالت مصرّة عليها مخالفة الدستور، وتضرب نصوصه بعرض الحائط كل يوم، وخاصة عند كل استحقاق يخص العمال، وكل هذا من أجل عدم إزعاج أصحاب الريح ذوي البطون المنتفخة، وعدم إلزامهم بأي شيء، ولما لا؟ فهم حسب نظر الحكومة مجموعة من المساكين وحدهم تأثروا بالأزمة، أما ملايين العمال على امتداد الوطن فلم يتأذوا خلال الأزمة وعليهم التضحية من أجل حفنة من اللصوص والفاستدين الذين لم ولن يشبعوا من النهب طوال هذه السنين، ويستغلون أية أزمة لزيادة أرباحهم، وتعمل الحكومة على

لم نر في سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية لا قبل كورونا ولا بعده أي تنفيذ للمادة التاسعة عشر من الدستور حول العدالة الاجتماعية

# لن نعود إلى «الوضع الطبيعي» فهو المشكلة!



انتشاره في دول جديدة.

## لن نعود...

تعاين المنظومة الرأسمالية العالمية من أزمات ومشاكل بنيوية في الصلب منها: ميل معدل الربح نحو الانخفاض مع تعقد التركيب العضوي لرأس المال، وتركيز الاستثمار على القطاعات غير المنتجة بمقابل إهمال القطاعات الإنتاجية الأساسية والضرورية، وتزايد الجيش العالمي من المعطلين عن العمل أو العاملين في مجالات غير مستقرة، وهذا النوع من الأزمات متواصل وطويل الأمد، وثمة نوع آخر متفرع، مثل: انهيار أسعار النفط وتداعيات فيروس كورونا.

الفكرة هنا: أن المشاكل التي تعاين منها البشرية ناتجة بجوهرها عن النوع الأول من الأزمات، والتي يشترط حلها بالضرورة أن تتخلص البشرية من المنظومة الرأسمالية، وكل ما يدور في وسائل الإعلام من محاولات لإلقاء اللائمة فيما يجري على مشكلة أسعار النفط وتداعيات فيروس كورونا وحدهما، هدفه الإلقاء بالمزيد من القنابل الدخانية لتعمية حقيقة وصول المنظومة الرأسمالية إلى طريق مسدود، بات المستدعي طرح البديل عنها على المستوى العالمي.

كان من الملفت خلال الأسبوع الماضي الجدارية التي ثبتها منظاهرون تشيليون على جدران أحد أبنية سانتياغو، والتي حملت شعار: «لن نعود إلى وضعنا الطبيعي، لأن «الوضع الطبيعي» كان هو المشكلة».

«التقشف» النيوليبرالية التي طالت هذا القطاع، في مقابل ذهاب الجزء الأكبر من الإنفاق لانتشال القطاع المالي والشركات من الكارثة الاقتصادية التي يعيشانها.

على هذا الأساس، بات واضحاً أكثر لعموم الناس خلو مثل هذه السياسات من الطابع الإنساني والأخلاقي الذي تغنت به دائماً، وأبانت الحقيقة كما هي: نحن البشر في نظر هذه المنظومة لسنا أكثر من مجرد أرقام وبراعي في آلة الربح، ولن تأخذ على عاتقها مهمة حمايتنا من المخاطر لأن ذلك يتناقض وجوه وجودها.

وعلى النقيض من ذلك، يتضح للناس أيضاً النموذج المقابل للنموذج الغربي، وهو ما تقدمه اليوم دول مثل: الصين وروسيا وكوبا وغيرها، دول تضرب اليوم مثلاً نادراً في التضامن الإنساني الحقيقي الذي لا يقتصر على تقديم المساعدات للشعوب الأكثر تضرراً فحسب، بل وكذلك في طرح المسائل الأكثر إشكالية على جدول الأعمال، مثل: تبادل المعلومات حول الفيروس، وبحث الإجراءات والطرق الأمثل لمساعدة الدول الأفريقية لمنعها من أن تتحول إلى بؤرة انتشار للفيروس، ورصد الفيروس في الدول التي لا تملك إمكانات لإجراء الفحوصات، والعمل المشترك لتطوير اللقاحات والأدوية، وإنشاء «ممرات خضراء» خالية من القيود التجارية لنقل الأدوية والأغذية عبر العالم، والبحث عن حلول لمشكلة البطالة طويلة الأمد الموجودة منذ ما قبل انتشار الفيروس، والتي تفاقم مع ومن المتوقع أن تواصل تفاقمها مع

عندما كانت الطائرات الروسية تنقل اطنان المساعدات إلى إيطاليا خلال الأسبوع الماضي، كان لا بد لها من أن تسير 2500 ميل إضافي بسبب الحظر الذي يفرضه حلف الناتو وبولندا على الطائرات الروسية. وبينما كان الإعلام الغربي يلوك الرواية المفبركة لقصة الطبيب الصيني في ووهان، كان إعلان الرئيس الصيني حاسماً: قدمنا المساعدة للولايات المتحدة، وسنواصل تقديمها.

## ■ احمد الرز

كما في كل الاطوار الانتقالية الصعبة التي مر بها التاريخ البشري، يفتح اليوم سؤال المستقبل على نطاق شامل، وهو السؤال الذي سيظل أسيراً للتكهنات والشكوك ما لم يتخذ المرء موقفاً رصيناً إزاء سؤال الحاضر: هل العالم الذي نعيش فيه - بوصفه عالماً مقيداً بقوانين المنظومة الرأسمالية - قابل للاستمرار؟ وهل يمكن للبشرية أن تعود إلى الوراء، إلى ما قبل الأزمة الاقتصادية وانهيار أسواق الأسهم العالمية وحرب أسعار النفط وفيروس كورونا؟

## كورونا... مثال واحد فقط

في ازدحام الأحداث وتسارعها اليوم، يبدو من الصعب على كثيرين ربما أن يتذكروا الواقع الذي كان قائماً في العالم قبل المستجدات الأخيرة، حين كان الكوكب كله وبالمعنى الحرفي «يقف على قدم واحدة». ألم تخرج الاحتجاجات في معظم أصقاع العالم وبكثافة غير مسبوقه؟ ألم نشعر جميعاً أن مستوى الإحباط والاحتقان قد بلغ في العالم وفي منطقتنا مبلغاً ينبئ بتغييرات كبرى مقبلة؟

إن المسألة المفتاحية التي ينبغي وضعها على بساط البحث اليوم لا

تكمن في السؤال عن أسباب انتشار فيروس كورونا، بل السؤال، لماذا خارت وعجزت معظم أجهزة الدولة في العالم أمام هذا الفيروس؟ ولم تعد الإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى بحث كثير، فالحقيقة اليوم أكثر سطوعاً من أن تغطي بغربال: إن المنظومة التي تُسير العالم تضع الربح محمداً أساساً لعملها. وقد قدم القطاع الصحي مثلاً، واحداً فقط، على توحش هذه المنظومة وتناقضها مع الحاجات الأساسية للإنسان.

وعلى هذا النحو، لا يتحمل فيروس كورونا المسؤولية عن مليارات البشر المعطلين عن العمل أو الذين يعملون بشروط عمل غير مستقرة. بل تتحملها المنظومة التي اعترفت بنفسها في عام 2018 بجزء من الحقيقة حين قالت إن 40% من العائلات الأمريكية و32% من العائلات الأوروبية لا يمكنها أن تتحمل نفقات غير متوقعة تتجاوز 400 دولار أمريكي «راجع بيانات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ومديرية يوروستات التابعة للمفوضية الأوروبية».

هذا الواقع المتردي للقطاع الصحي الذي ظهر في الغرب بشكل خاص، ليس سببه أن فيروس كورونا شكّل مفاجأة للنخب الحاكمة هناك، إنما هو نتيجة طبيعية تماماً لعمليات



في ازدحام

الأحداث

وتسارعها يبدو

صعباً على

كثيرين أن

يتذكروا الواقع

الذي كان قائماً

في العالم قبل

المستجدات

الأخيرة حين كان

الكوكب كله

«يقف على قدم

واحدة»



المسألة

المفتاحية التي

ينبغي وضعها

على بساط البحث

ليست السؤال

عن أسباب انتشار

فيروس كورونا

بل السؤال: لماذا

خارت وعجزت

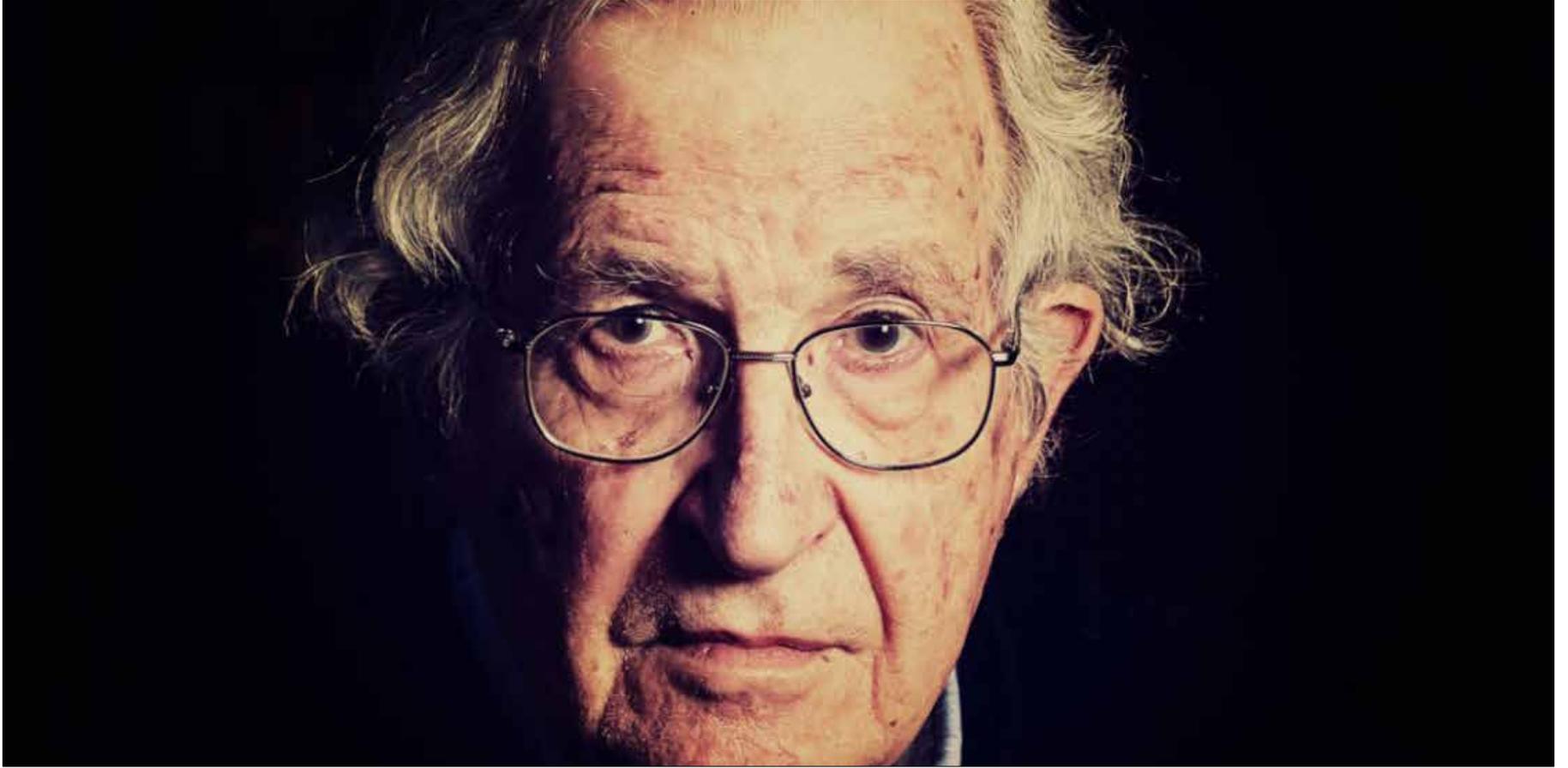
معظم أجهزة

الدولة في

العالم أمام هذا

الفيروس؟

# كورونا يعرّي تشومسكي أيضاً



## ■ يزن بوظو

نشر موقع «Truthout» مقبساً عن كتاب «الأممية أو الفناء» لكتابه نعوم تشومسكي، تحت عنوان «لا يمكننا أن نسمح للكورونا بدفعنا نحو الاستبداد»، مع بضعة تعديلات وإضافات على النص بما يتناسب مع التطورات الجارية إثر وباء فيروس كورونا المستجد عالمياً من قبل المؤلف نفسه.

يقوم تشومسكي في البداية بالإشارة إلى ما «سببه الفيروس» من أزمة اقتصادية وسياسية في العالم، ثم ينتقل إلى تشبيه مجريات العصر الحالية مع مرحلة الحرب العالمية الثانية وما قبلها، مقارياً «فاشية» ذلك العصر بظاهرة «اليمن المتطرف» في العالم اليوم، من الولايات المتحدة إلى أوروبا فالشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، فبعد ذكر عدد من الأحداث التاريخية والمواقف الأمريكية تجاه ألمانيا النازية، والتي وصفها بالـ«مختلطة Mixed». ينتقل إلى الزمن المعاصر، بصعود ما سماه «الرجعية القومية المتشددة العالمية ultranationalist, reactionary - international» مع ما تشكله من تهديدات على «الديمقراطية» وبالتالي على مستقبل الجنس البشري ككل بوجود: التهديد النووي، وأزمة الاحتباس الحراري منذ عقود، ومؤخراً الوباء الفيروسي... خاتماً مقاله بمقارنة الوباء الحالي مع «الموت الأسود» أو وباء الطاعون القديم في أوروبا، معتبراً أننا سنتعافى منه كما تعافت أوروبا سابقاً، وعليه فالأولوية تبقى للتهديدات الأولى.

يخطئ تشومسكي في مقاله على نحو واضح في تحليل جملة من القضايا، إلا أن هذه الأخطاء، وضمن تطورات العالم اليوم، بنتائجها الموضوعية، وبحليلات واستنتاجات مختلف القوى السياسية حول العالم، فضلاً عن رد فعل الشعوب اتجاهها، تجعل إشارة الاستفهام حوله أكبر مما مضى، بموقعه واصطفائه، وسنبدأ بتفنيدها واحدة تلو الأخرى:

### «كورونا» والأزمة الاقتصادية

ينطلق تشومسكي من الفكرة التالية ليبنى عليها نصه: «منذ أن تسبب

وباء فيروس كورونا المستجد بقلب النظام السياسي والاقتصادي عالمياً رأساً على عقب، ظهرت إمكانية وجود عالمين كبيرين ومختلفين». أولاً، إن «العالمين الكبيرين والمختلفين» لم يظهر الأّن، مع كل مرفقات هذين العالمين من صراع طبقي وايديولوجي وسياسي، أما «إمكانية» قيام وجود هذا العالم الآخر غير الرأسمالية، فقد كانت محددة بشروط موضوعية، وأخرى ذاتية لا يمكن لها أن تقفز عن سابقتها أبعد من التحضير النظري والعملية للحظة دفن العالم القديم وإحياء الجديد. واليوم، بنتنا نحياً عملياً هذه المرحلة الانتقالية في التاريخ، في الوقت الذي تنبأت به مختلف القوى السياسية حول العالم قبل عقدين وأكثر، وكان واضحاً وجلياً وجود هذين «العالمين» منذ القرن الماضي، لكن، ثانياً، فإن تشومسكي يبني هذا الاستنتاج بالاستناد إلى القسم الأول من جملته، وهو جوهر المشكلة.

فهل «كورونا» سبب للأزمة الاقتصادية والسياسية العالمية، أم أن انتشاره نتيجة لها ولمجمل النظام الرأسمالي؟ منذ الأزمة المالية في عام 2008، كان المحللون الاقتصاديون الأمريكيون يتبارزون ويتنافسون أنفسهم قبل غيرهم، حول موعد الأزمة المقبلة، وقد شهد عام 2019 أكبر قدر من التحذيرات التي أجمعت على قرب انفجار هذه الأزمة، وبعضهم حدد سنة 2020 فعلاً لها استناداً إلى معطيات التراجع الغربي وتأثير القوى الصاعدة على واشنطن اقتصادياً، مما سبب بتسارع هذه الأزمة... والأّن، مع انهيار البورصات الأمريكية وخسائر واشنطن الفادحة، فليس من الصعب تتبع مسبباتها الملموسة الأخيرة على أقل تقدير، بانسحاب روسيا من اتفاقية أوبك، لتبدأ سلسلة دومينو الأزمة

بالمضيّ قدماً.

كارثة الوباء الفيروسي في هذه الأثناء، قد جاءت بلاءً وذريعة في أن واحد على الولايات المتحدة، فمن جهة: تضع المنظومة الغربية أمام استحقاقات عالية ومباشرة اتجاه صحة شعوبها والحدّ من انتشار الفيروس، لكن بظل عقدة «الربح» في الأحوال الطبيعية لن تستطيع تقديم الحد الأدنى، وفي الأحوال الطارئة كالتّي تعيشها الآن، تدفعهم نحو «الاصطفاء الاجتماعي» كحل مهلك. ومن جهة أخرى: فهو ذريعة للتستر على الأزمة الاقتصادية نفسها، وقلب الحقائق جعل الوباء مسبباً للأزمة عوضاً عن فشل المنظومة تشومسكي بعبارته مخدماً لهذا الطرح.

هذه المقالة  
لتشومسكي تبين  
ذعره الخاص على  
نفسه أولاً وتضعه  
ضعيفاً وعارياً أمام  
الأحداث والتغيرات  
التاريخية الكبرى  
التي تجري الآن

### الفاشية واليمين المتطرف

في مقاربهته بين وقائع صعود «الفاشية» قبل 80 عاماً، وصعود «اليمين المتطرف» اليوم، يقوم تشومسكي ضمناً بتبرئة سلوك الولايات المتحدة الأمريكية قبيلاً وأثناء الحرب العالمية الثانية وما وصفه بـ«المواقف المختلطة»، بعد أن يحمل جزءاً منها إلى جورج كينان، وهو القنصل الأمريكي في برلين باعتباره «كان يرسل تعليقات «مختلطة» حول النازيين، مقترحاً بأنهم ربما ليسوا بالسوء الذي يحدث عنه الجميع»، ولتبدأ الخارجية الأمريكية، ومجلس العلاقات الخارجية، على تشكيل خطأ واستراتيجيات لمرحلة ما بعد الحرب، متقاسمين بذلك العالم شرقاً وغرباً بينهم وبين ألمانيا النازية، لكن جاء الروس وقلبوا الطاولة أثناء الحرب بقضائهم على النازية، مما دفع بالأمريكيين إلى تغيير خططهم. موضوعة أن الأمريكيين قد أهدوا الشرق إلى ألمانيا النازية في خططهم لكن الروس ردعوا ذلك، لا غبار عليها.

لكن أن تكون هذه الخطط بسبب «تعليقات» بضعة أفراد، كالتفصل ذلك، أو سوء فهم من الأمريكيين لطبيعة هذه النازية، أمر لا يمكن أن يضي مرور الكرام.

وينتقل تشومسكي إلى الفترة المعاصرة، بظهور «الرجعية القومية المتشددة العالمية» ذاكراً منها «تحالف الشرق الأوسط القائم على الدول الرجعية المتطرفة في المنطقة» السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر و«إسرائيل»، بالإضافة إلى أمريكا اللاتينية من البرازيل بقيادة بولسونارو، وصولاً إلى الإكوادور بقيادة مورينو.

مشكلة تشومسكي هنا، هي الفصل والقطع بين فاشية القرن العشرين النازية، وفاشية القرن الواحد والعشرين «الدينية والقومية»، واعتباره أن ما بين الفاشيتين هي مرحلة «ديمقراطية» باتت تتهدد بانتهائها الآن.

وهو محق بأن هذه «الديمقراطية» تنتهي، لكن ليس عبر «استعاضتها» بالشكل الديكتاتوري القادم من الفاشية، بل إن هذه «الديمقراطية الأمريكية» نفسها بدأت تظهر وضوحاً بجوهرها الديكتاتوري وبفعل الضرورة الناشئة في ظل الأزمة المتصاعدة ودون إمكانية تجميلها بعد الآن، وهي نفسها من تحتاج أشكالاً ايديولوجية متطرفة قومية أو دينية لاستخدامها لصدّ وقمع أي مخالف لمنظومتها وربحها، مثلما استخدمتها قبل 80 عاماً بوجه «العالم الآخر» في حينه.

إن هذه «الديمقراطية» التي يقف تشومسكي مدافعاً عنها وخائفاً عليها، ليست سوى الديكتاتورية والرجعية ذاتها باختلاف أسلوب القمع فيها، فعوضاً عن العصى والسجن المباشر كانت «الوسائل الإعلامية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أدوات» لا تعمل إلا لصالح النخبة الحاكمة، ومثبتة



العدد الهائل من الوفيات، إلا أنه يجري مقارنة غريبة فيقول «إن الموت الأسود قد أدى إلى مقتل ثلث سكان قارة أوروبا على الأقل، التي تعافت. وسيحدث تعافي الآن» إن هذه المقارنة ذاتها، وبالطاعون الأسود تحديداً عوضاً عن غيره الذي هو من أقدم وأشنع الأوبئة التي أودت بحياة الملايين من البشر، يهدف إلى الاستخفاف والتقليل ضمناً من وباء فيروس كورونا المستجد مع ما يحصده من أرواح «قليلة» الآن، المقارنة ذاتها التي عمدت مختلف وسائل الإعلام الأمريكية ومثيلاتها في الغرب على ضحها، لنشر الذعر الغريزي، والاستخفاف بالوباء الجديد ضمن الوعي في أن واحد. ليخدم بذلك أيضاً الإدارة الأمريكية نفسها قبل غيرها، ويبرر بشكل مبطن أداؤها ومستهجناً الانتقادات الموجهة على مجمل المنظومة الرأسمالية.

ليؤكد أخيراً، ملمعاً موقفه و«إنسانيته» بالحرص على الحياة البشرية، بأن الحرب النووية والاحتباس الحراري أكثر أهمية وضرره دائم لا يمكن التعافي منهما. وهما أمران محقان تتحدث بهما كل البشرية الآن، باختلاف أسلوب استخدامها ضمن السياق لتبرئة تقاعس الحكومات عن مواجهة كورونا واعتباره أمراً عابراً «سنتعافى منه».

نحو الوداع  
إن هذه المقالة لتشومسكي، تبين ذعره الخاص على نفسه أولاً، وتضعه ضعيفاً وعارياً أمام الأحداث والتغيرات التاريخية الكبرى التي تجري الآن، ففضح وانهايار النموذج الأمريكي بفعل الأحداث الأخيرة تحديداً يعني انهايار أدواته ومهرجيه السياسيين أيضاً، لتصبح الحاجة والضرورة بالنسبة للمجتمعات والشعوب تتطلب قوى سياسية بمواقف جريئة وواضحة كالشمس تدفع بالتغيير للأمام فعلاً، وهنا كان يبرز دور تشومسكي الأساسي كأداة لتغيب هذه القوى عبر تسويقه إعلامياً كـ«يسار» و«أممي» لتغطيته على الحقائق بنشاطه لصالح المنظومة ذاتها.

إياها... وتشومسكي هنا، كما يبدو، واحد من هذه الأدوات التي سينتهي دورها ووزنها بانتهائها.

### الحرب النووية والاحتباس الحراري غطاء للتعايش عن صد كورونا!

قبل دخوله في مناقشة الأخطار التي تهدد البشرية يبدأ الكاتب بجملته انتقالية في ختام الفقرة السابقة «إن الجنس البشري اليوم يواجه سؤالاً لم يتطرق له سابقاً في التاريخ الإنساني، سؤال تجب الإجابة عليه في أسرع وقت: هل سينجو المجتمع البشري لفترة طويلة؟»

ويبدأ بذكر خطر الحرب النووية القديم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، ذكراً للمجريات السياسية والعسكرية في السنوات القليلة الأخيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وذكر عدد من معاهدات التسليح الدولية كـ «START, ABM, INF» وانسحاب موسكو وواشنطن من بعض منها، محملاً الطرفين حجم المسؤولية والتهور ذاتها، حينما قال «إذا ما أخذت نظرة قريبة، ستجد أن كلا الطرفين يتهم الآخر بعدم التزامه بالمعاهدة» ومشيراً بعد ذلك إلى أن «الحدود الروسية، حيث التوتر يتصاعد، يقدم الطرفين على أفعال استفزازية». ليخطف تشومسكي هنا بوضعه روسيا والولايات المتحدة على طرفي مسواة، ويحمل أخطاء واستفزازات واشنطن على ردود فعل الجانب الروسي التي أتت نتيجةً للاولى، وللسخرة فإن مثاله يدور على «الحدود الروسية» نفسها، ولو كانت على الحدود الأمريكية لأصبحت روسيا العدو الأول للعالم.

وبعد أن ينتقل للحديث عن أزمة «الاحتباس الحراري» وما تسببه من مخاطر كبيرة على الجنس البشري ومجمل الحياة على الأرض، ذكراً بضعة معطيات عامة حول الموضوع، يبدأ بالتطرق إلى الوباء الفيروسي الجديد، مقارناً إياه بوباء الطاعون «الموت الأسود» في أوروبا بالقرن الثاني عشر، مشيراً إلى

## تطويق توتر جديد في الجنوب... في الطريق نحو حل شامل

معه؛ السعي وراء إعادة تفجير الجنوب السوري، بالتوازي مع حالة الفقر المدقع والأزمات المعيشية الخانقة بل والقاتلة، هو مصلحة مشتركة لكل من لا يريد مضي سورية نحو الخروج من أزمتها. وعلى رأس من له مصلحة في ذلك هو الكيان الصهيوني بطبيعة الحال، ولكن أيضاً المتشددين السوريين من كل الأطراف، والذين يخافون التهدة لأنها تعني تقرب الحل السياسي الشامل، والذي يعني بدوره فتح الباب أمام تغيير جذري وأمام إغلاق الباب على «اقتصاد تجار الحروب».

بهذا المعنى، فإن المتشددين ورافضي الحل السياسي، يتقاطعون - من حيث يدرون أو لا يدرون - مع الصهيوني ورغبته التخريبية المسعورة تجاه سورية. وبهذا المعنى أيضاً، وبالتوازي مع الدور شديد الأهمية الذي يلعبه العقلاء والوطنيون الحريصون في المحافظاتتين، فإن الدفع باتجاه الحل السياسي الشامل بأسرع وقت ممكن، يمثل السبيل الوحيد لوضع حد نهائي للنشاط الإجرامي والتخريبي والفتنوي لعصابات الخطف والتخريب في كلا المحافظاتتين.

التفسير الذي يرى في عصابات الخطف في المحافظاتتين، عصابات إجرام تتبادل المنافع والأدوار فيما بينها لتعزيم مواقعها ومراكمة الأموال، هو تفسير منقوص؛ لأن من يتابع كل حالة من حالات التوتر، وطبيعة الطروحات السياسية التي تجري محاولة تمريرها خلالها، وطبيعة القوى التي تدخل على الخط في إطار التصعيد والتخريب، يمكنه أن يصل إلى نتائج أكثر قرباً من الحقيقة.

لا يمكن لعائل أن يغفل موجات «التخريب الإلكتروني» الضخمة التي ترافق كل حالة من حالات التوتر، ولا يمكنه إطلاقاً أن يغفل عمليات التخريب القادمة من وراء الحدود، وخاصة منها تلك التي تحمل السم الطائفي، وعلى رأسها عمليات فتنة يشارك فيها بشكل علني جنود في جيش الاحتلال الصهيوني عبر حساباتهم الحقيقية على فيسبوك، فما بالك بالحسابات الوهمية...؟

هذا الكلام لا يعني بحال من الأحوال رفع المسؤولية عن المحرضين والمجرمين الداخليين، بل يعني بالضبط وضع سلوكهم في الإطار السياسي الفعلي الذي يتقاطعون



لأنها تسعى إلى حماية نفسها عبر تحصين نفسها اجتماعياً بالتخويف من «الأخر»، وبادعاء أنها «حامية الحمى» في وجه ذلك «الأخر»، الذي ليس عدواً ولا خصماً في حقيقة الأمر، بل ابن البلد نفسها وشريك الآلام والعذابات. ولكن حتى التفسير السابق، أي

المسميات و«الحميات»، يجعل من السداجة بمكان التعامل مع هذه الظواهر على أنها مجرد عصابات خطف تسعى وراء المال. لا بد بداية من القول: إن رأياً عاماً بين أبناء المحافظاتتين، يرى أن هذه العصابات متوافقة فيما بينها في نهاية المطاف، على الأقل

### ■ سعد صائب

وإذا كان التفسير الأبسط لنشاط هذه العصابات هو السعي وراء المال، فإن طريقة الاستثمار السياسي والتخريب والدفع باتجاه الفتنة والتخريب تحت شتى

تجددت التوترات الأمنية خلال الأسبوع الماضي في المنطقة الجنوبية على خلفية نشاط محمود لعصابات الخطف والتخريب في محافظتي السويداء ودرعا، الأمر الذي أدى إلى وقوع عدد من الضحايا من المدنيين السوريين في المحافظاتتين. ورغم أن المرحلة الحرجة قد تم تجاوزها بفضل العقلاء في المحافظاتتين، وعبر تدخل نشط للوسيط الروسي، فإن إمكانيات الدفع نحو حالات توتر جديدة لا تزال قائمة.

# حتى الفقر صار معقماً!!



بما انو عايشين بزمن الكورونا - زمن الوباء او مثل ما تم تسميتو من قبل الصحة العالمية بـ«الجانحة»... فحبت حكومتنا هل المرة تاخذ الموضوع بشكل جدي وتدير بالها علينا على اساس... وعملتنا الشئ مثل ما هو من المفروض انو ينعمل ويولي هو «الحجر الإلزامي» مع شوية من الإجراءات الاحترازية وشوية إعلانات حتى ندير بالنا ونعرف كيف لازم نتصرف!

## دعاء دادو

فبهل الحالة، الشكل الطبيعي انو كل ربة منزل تاخذ احتياطاتها المنزلية لتحافظ ع صحة أسرتها- زوجها- ولادها... وتعمل هي التعزيلة المعتادة بس هل المرة كانت قبل وقتها بالإضافة لشوية «زيادة» مواد تنظيف ومعقمات «غير الاعتيادية» يلي كانت بالنسبة للأغلبية عبارة عن «بهارات غالية كثير». لأنها غالية ع الجيبة وبتكسر الظهر.. مثل ما بتعرفو عنا تجار الله لا يطعمون لحد لا يبرحموا ولا يبخلوا رحمة الله تنزل... ما علينا...

موضوع التعقيم بهل الأيام مو كلمة وبتنقل... كلمة «بدي عقم بيتي» كلمة بتكسر- بتكسر الظهر والخاطر- بتوجع الجيبة... بس بالنسبة للتجار البلهوظية هي الكلمة يلي بيسمعوها من الناس المشحرة والمشحفة ويولي خايفة ع صحتنا وصحة عيلتنا ومو ناقصة تخسر واحد منون حتى ما يزيد عليها القهر زيادة، بترفعون السيروتونين «هرمون السعادة»... نفس المعادلة يا جماعة بس الفارق بيناتنا شو هو يلي عم يرتفع؟ هنن يرتفع عندون السيروتونين وعنا يرتفع الضغط مو أكثر! ما علينا...

لا، علينا، بيكفينا طمع وجشع التجار يلي صاروا يرفعوا الأسعار كلشي وكالعادة صاروا بس بدون ينهيو ويستغلو الفقير قبل الغني بهل الحجر، مثل كل مرة فوق أزمة- أزمة مخلوقة بتاني ودراسة جيدة، استغلال ورفع أسعار ونهب وسرقة ع عينك يا تاجر، ويولي فوق مثل كل مرة كمان عاملين حالون عم يشتغلوا وعم يكافحوا ويبخلوا ليل نهار صارعين مخنا وموجيلنا راسنا بالقرارات

أو بقائمة أسعار يلي ما عم تجيب نتيجة ومثل قلتها... بس حرام ما فينا نكر عم يطعوا ع التلفزيونات ويحكوا أو يمسكوا الورقة والقلم وبيطجوا توقيع ع قراراتون الخرندعية بنية رفع معنوياتو لهل المواطن الصابر والمتحمل.. بس للامانة المواطن عم يوقف ويصفقون كرمال يجبر بخطارون للي ما عم يجبروا خاطرنا...

إجراءات التعقيم المنزلي صارت واجب ولازمة بكل بيت... موضوع الوباء مو لعبة، وكلنا صرنا منعرف انو إذا ما درنا بالنا ع حالنا حكومتنا مالا دايرة بالا علينا.. أي بيكفي صار المعقمات والمنظفات حقون هديك الحسبة والكحول الطبي الليتر الواحد بحدود الـ 5000 ليرة ويمكن صار أكثر لك وفوقها محتكر ومالو موجود بالصيدليات أصلاً... ويولي فكر انو يوصي عليه صدقوني صار بحاجة لحبة تحت اللسان...

فوق الخوف والرعبية من كلمة «كورونا» صار في خوف من الفقر الزايد... الأسعار كل يوم عم تعلق بالسما أكثر من اليوم يلي قبلو مندون أية إحساس بالذنب أو تأنيب الضمير... تجار ما عم ترحم هل الناس يلي انحجر عليها ويولي فعلياً الغالبية انقطعت رزقتون... في عالم بتشتغل لتعيش وتعيش ولادها باليوم... والحرامية نازلين شقطن بهل المصاري كرمال يعيشوا ولادون أحسن عيشة ع حساب ولاد الفقير...

ما بيعجبني إلا هدول يلي يبخلوا يحطوا الصور والإعلانات يلي بيحكوا فيها انو كلشي متوفر بالسوق... صح كلشي متوفر بالسوق بس بأسعار خيالية يلي هل الأسعار خلت لكل يشبع شهوتوا وبطنوا بالصور وبس!! فوق الفقر- فقر زيادة.. فوق الشحفة- شحفة زيادة... فوق الغلا- غلا زيادة... فوق الموتة- عصة قبر بس كلو معقم الله وكيلكم!!

ومن ضمن حملة «عقم بيتك» زاد علينا كمان تعقيم المشتريات، لأنو المحلات الغذائية يلي بعدا فاتحة بصراحة ما رح تروح مصرياتنا ع المعقمات كرمالنا أي مينو أنت لك عزيزي المواطن؟ بالنهاية هنن عم يغلو ويشلفوا بالأسعار لميصولنا دمننا، أي ما رح تهمنون صحتنا ولسووو... لذلك زاد علينا فوق التعقيم تعقيم تاني للمشتريات وما ننسى انو الكحول الطبي غير متوفر ونحن عايشين بزمن الكورونا!! وهل الإجراءات الوقائية ضرورية جداً للوقاية وحلوها إذا فيكون تحلوها يا حبيباتي...

بالمناسبة، هي القصة مالا علاقة بالوسوسة أو النظافة الزايدة... الموضوع كلو وقاية بالأخير... البيوت كلها أطفال وفي بيوت فيها ختايرة ومرضى هنن أكثر عرضة للإصابة ومو لفيانين بصراحة.. ما حدا ضامن كيف بينتقل الفيروس لبيتو...

**من ضمن حملة «عقم بيتك» زاد علينا كمان تعقيم المشتريات لأنو المحلات الغذائية يلي بعدا فاتحة بصراحة ما رح تروح مصرياتنا ع المعقمات كرمالنا**

## معضية الشام خارج تعليمات الوقاية

جديداً في البلدة، بل هو مزمن وقديم، لكن أمر الجائحة الحالية والتعامل معها لا يمكن السكوت عنه بظل هذا النمط من اللامبالاة والاستهتار بصحة وسلامة الأهالي في البلدة.

فلا مجلس مدينة المعضية قام بهذه المهمة، ولا الدوائر الصحية في محافظة ريف دمشق، بالوقت الذي نجد به مدن وبلدات مجاورة قد اتخذت الإجراءات الاحترازية حسب المتاح والمتوفر لديها. فهل مدينة المعضية خارج حسابات محافظة ريف دمشق ومتابعاتها، وخارج حسابات مجلس مدينتها ومسؤولياتها، وخارج الحسابات بانتشار الوباء المخيف؟ برسم محافظة ريف دمشق.



مع استخدام المبيدات الضرورية واللازمة أيضاً. الترهل على مستوى الخدمات ليس

وتكثر بها تربية المواشي والأبقار، مما يستدعي أكثر ضرورة القيام بعملية تنظيف وتعقيم شوارعها،

وخاصة على مستوى النظافة بالمرحلة الحالية، علماً أن هذه المدينة تكاد أن تكون زراعية،

رغم الخطر الداهم، وبرغم كل الإجراءات الاحترازية التي اتخذت وعلى كافة المستويات، الشعبية والحكومية، وإن لم تكن كافية بالشكل المطلوب أمام خطر كبير يهدد حياة الناس، نقول ومع ذلك نجد بلدية معضية الشام، والقائمين على العمل فيها، لم يحركوا ساكناً لمواجهة هذا الوباء والوقاية منه بالشكل المطلوب.

## مراسك قاسيون

فما زالت حاويات القمامة مليئة بالفضلات والأوساخ حولها، وهذا ينطبق على شوارع البلدة الرئيسية وحاراتها الفرعية أيضاً، وعملية التعقيم ورش المبيدات معدومة بشكل كامل ذلك الأمر!

وكان الكورونا غير مرخص له بالدخول على معضية الشام بنظر المسؤولين عنها وعن خدماتها،

# أين أمننا الغذائي.. وهل يحق لنا التساؤل حياله؟!



فتحت الحكومة الباب أمام جميع الراغبين بإمكانية استيراد الدقيق، وكذلك وافقت على منح موافقات لكافة المستوردين لاستيراد القمح والطحين بغض النظر عن المنشأ.

■ عادل إبراهيم

فقد ورد على صفحة الحكومة بتاريخ 28/3/2020، ما يلي: «وافق الفريق الحكومي على منح الأفران والمطاحن الخاصة وكافة المستوردين تسهيلات لاستيراد القمح والطحين اللازم لعملها بالطاقة الإنتاجية القصوى بغض النظر عن المنشأ، على أن يتم إلغاء ترخيص الأفران الخاصة التي تتوقف عن الإنتاج خلال هذه المرحلة».

وكذلك ورد بنفس التاريخ ما يلي: «بناءً على ما قرره الفريق الحكومي المعني بإجراءات التصدي لفيروس كورونا عم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالسماح باستيراد الدقيق لكافة الراغبين بذلك بحيث تصبح عملية الاستيراد لهذه المادة مفتوحة وغير مقيدة بفئة من الصناعات أو الفعاليات الإنتاجية».

## قرارات تدعو للتساؤل

الواضح أن القرارات أعلاه جديدة وفريدة واستثنائية بحيثياتها ومفرداتها الآن، فمن المعروف أن هذه المواد «الدقيق-الطحين-القمح» كانت شبه محصورة بمؤسسات الدولة، ربما مع بعض الاستثناءات الخاصة ببعض الصناعات المحلية، وخاصة بما يتعلق بعقود الحبوب والمطاحن، مع الأخذ بعين الاعتبار دور بعض المحظيين الكبار بتنفيذ هذه العقود الكبيرة، وهوامش الربح الكبيرة التي يجنونها مع شركائهم فساداً واستغلالاً، فهذه المواد مرتبطة بمادة الخبز، القوت اليومي للمواطنين.

وربما من الصعب على هؤلاء أن يتخلوا بسهولة عن حصتهم الكبيرة من هذه التجارة الربحية، فطيلة سنوات الحرب، وذرائع

الحرب والعقوبات والحصار، لم تشكل مبرراً كافياً لفتح باب استيراد هذه المواد بهذا الشكل المفتوح والمعمم، برغم الضرورات، إلا إن كان هناك ظرف طارئ واستثنائي مختلف عن كل الظروف السابقة! فما الجديد الطارئ الذي اضطر الحكومة لاتخاذ هذه القرارات، وبهذا الشكل المفتوح والمعمم، وبهذا التوقيت؟

## تحليل أولي وتساؤلات

التحليل الأولي ربما يقول أن المخازين المتوفرة لدى الحبوب والمطاحن من هذه المواد أصبحت غير كافية لمطالبات الحالة الاستثنائية الراهنة، ولضرورات استهلاك المواطنين وحاجاتهم، ولعل ذلك عليه مؤشرات أخرى إضافية تعزّزها تتعلق مثلا بالتعليمات الجديدة بما يخص توزيع وبيع رغيف الخبز، ووضع سقف شراء للأسر منه، وغيرها من التعليمات الصادرة بهذا

الشأن، مع عدم تغييب التخطيط فيها. لكن ذلك يفرض أسئلة لا بد منه:

أين المخزون الاستراتيجي المفترض من هذه المواد «القمح-الدقيق-الطحين»، وأين التصريحات الرسمية المطمئنة للقائمين على هذا المخزون وعن عمل الحبوب والمطاحن، خلال الفترة الماضية، والتي تحدثت عن وجود هذا المخزون، وبأنه لا خشية أو خوف على هذا المستوى؟!.

فهل انكشف وضع مخزوننا الاستراتيجي من هذه المواد، وأصبحنا مضطرين لفتح باب الاستيراد منها، بغض النظر عن المنشأ أيضاً؟

وبحال ثبوت هذا الاحتمال، فمن السبب والمسؤول عن ذلك، وكيف ستتم محاسبته؟ هل أصبح الأمن الغذائي والوطني على المحك ربما من المبكر الوصول لاستنتاجات نهائية، برغم كل المؤشرات حتى الآن، وهنا ربما لا بد من القول أن المحسوبة

## أين المخزون الاستراتيجي المفترض من هذه المواد «القمح-الدقيق-الطحين» وأين التصريحات الرسمية المطمئنة للقائمين على هذا المخزون

وغياب المحاسبة وضياع المسؤولية واستشراء الفساد، تعتبر عوامل هدامة لأي مجتمع ودولة، وهي عوامل مجتمعة وموجودة في مجمل تفاصيل السياسات الليبرالية المحابية لأصحاب الأرباح المتبعة منذ عقود، كما في بعض مفاصل العمل الحكومي.

فمن المفروغ منه أن هذه المواد مرتبطة بشكل رئيسي ومباشر بغذاء المواطن الأساسي، المتمثل برغيف خبزه «المدعوم»، ولا يمكن غض الطرف عن يمكن أن يكون ساهم بوصولنا لهذه المرحلة من العوز للاستيراد بهذا الشكل، بحال ثبوت الفرضية «الاحتمال» السابق، فهذا الاحتمال خطير جداً، ليس على مستوى الأمن الغذائي للمواطن فقط، بل وعلى مستوى الأمن الوطني كذلك الأمر!.

نتنظر، دون تسرع، مع كل الحذر والتحذير، لنرى!.

## سياسات التنمية التمييزية ظهرت عارية

### ■ سمير العلي

مؤشرات هذا التباين ظهرت عارية الآن، سواء على مستوى الخدمات الهامة والضرورية، أو حتى على مستوى أدنى الخدمات، فالمخازن مثلًا فيها خلل بالتوزع الجغرافي والمناطق، وكذلك حال المستوصفات والمشافي، ووصولاً للصرافات الآلية وتوزيعها الجغرافي، فكيف الحال على بقية المستويات، الاقتصادية والصناعية والزراعية والاجتماعية، الكثيرة والعديدة مع نتائجها وانعكاساتها.

### العجز عن تنفيذ الاستراتيجيات

مع وجود هذا الخلل المزمن يبدو أن وضع أي استراتيجية على مستوى الإجراءات المرتبطة بالحالة الطارئة الآن غير قابلة للتنفيذ كما ينبغي لها أن تكون، ولعل مشاهد الازدحام والطوابير على الصرافات أو من أجل الحصول على القوت اليومي أكبر دليل على التباين التنموي بكافة المستويات حتى داخل المدينة الواحدة مع ريفها القريب. فالتعليمات والتوجيهات، بالإضافة لما فرضته

التعليمات والإجراءات الحكومية المتخذة بسبب الجائحة الحالية، بالمقارنة مع الواقع التنفيذي لها مع نتائجها، ربما تعطينا فكرة واضحة عن الخلل والفجوة المزمنة المتعلقة بالتباين في مستويات التنمية وعدم العدالة فيها، ليس بين المحافظات فقط، بل بين الأرياف والمدن القريبة منها أيضاً.



### ضرورات صحية ووطنية

قد تكون الجائحة الحالية فرصة لتسليط الضوء على عمق هذه المشكلة المزمنة، وإعادة الاعتبار للتنمية المتوازنة والعدالة بين المحافظات والمناطق وعلى كافة المستويات، وللقطع مع السياسات التي أفرزت هذه الفجوة مع نتائجها السلبية، التي ظهرت نتائجها الملموسة خلال الفترة القريبة الماضية بشكلها الأكثر فجاجة وقباحة. فالضرورات الصحية الحالية لوحدها أصبحت تفرض ذلك، ناهيك عن كل الضرورات الوطنية الأخرى المرتبطة بنفس هذه العناوين.

واقع الحال يقول أن الامكانيات المتاحة أمام كل منها محدودة بطل تعمق الفجوة التنموية خلال العقود الطويلة الماضية بين المحافظات والمدن والمناطق والبلدات والقرى الصغيرة، بالتوازي طبعاً مع كل نتائج السياسات التمييزية الأخرى. أما الأكثر جلاءً فهو أن هذه الفجوة، التي تركت لتتعمق طيلة العقود الماضية من خلال السياسات التمييزية المتبعة، يدفع ضريبتها المواطنين، وخاصة المفقرين والمهمشين بالنتيجة، بمقابل استفادة شريحة كبار الأثرياء والفاستين منها.

### أمثلة

فقد ظهر مثلاً تعارض بين إجراءات وتعليمات منع التجول من قبل وزارة الداخلية مع تعليمات وإجراءات صرف الرواتب والأجور للمستحقين الصادرة من وزارة المالية، وكذلك التعارض بين تعليمات وزارة الصحة بشأن التجمعات وتعارضها مع إجراءات وزارة حماية المستهلك بما يخص توزيع الخبز والمواد الغذائية عبر السورية لتجارة، وغيرها الكثير من الأمثلة الفاقعة الأخرى، التي تظهر بالنتيجة وكأن كل وزارة تغني على ليلها! بينما

# رغيف الخبز.. تجريب ورعب متنقل!



تداولت بعض وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، خلال الأيام الماضية، الكثير من الصور التوثيقية، المؤسفة والمرعبة، التي ترصد الآلية الجديدة لتوزيع مادة الخبز على المواطنين في بعض المدن والمناطق والأحياء، مع ردود فعل المواطنين عليها.

## عاصي اسماعيل

المؤسف في الصور ليس استمرار شدة الازدحام والتدافع بين المواطنين من أجل الحصول على رغيف الخبز، بل الأكثر رعباً هو سقوط الغاية التبريرية لهذه الآلية الجديدة والمتمثلة بـ«منع التجمعات» حفاظاً على صحة وسلامة المواطنين من فيروس كورونا، فالتجمعات مستمرة ولا صحة ولا سلامة فيها، أما الأسوأ فهو أن مشكلة تأمين رغيف الخبز للمواطنين أصبحت أكبر وأعمق.

## رغيف الخبز وحيداً بالمواجهة

مع إجراءات الحظر المتزايدة، وما نجم عنها على مستوى توقف الأعمال وفقدان مصادر الرزق لشرائح واسعة من المجتمع، ومع ارتفاع مستويات الاستغلال في الأسواق وخاصة على السلع الغذائية وارتفاع أسعارها، فقد تراجعت سلة الاستهلاك الأسري بشكل كبير عما سبق، وربما تم التعويض عن ذلك بزيادة معدلات استهلاك مادة الخبز، وهو أمر طبيعي في مواجهة حالة الجوع القائمة والمتزايدة لدى الغالبية الساحقة من السوريين، فرغيف الخبز بالنسبة لهؤلاء لم يعد مادة غذائية أساسية فقط، بل ربما أصبح المادة الغذائية الوحيدة على خط مواجهة الجوع والمرض، وبالتالي فإن كل حديث عن الهدر من قبل المواطنين لهذه المادة، كما درجت عليه العادة بين الحين والآخر، يعتبر ساقطاً حالياً، ولا يمكن اعتباره إلا ذريعة لتبرير التقصير والترهل، وللتعمية عن الفشل والاستغلال، بل على العكس، لعل ذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند حساب كميات الدقيق وكم الإنتاج من مادة الخبز بما يتناسب والحاجة المتزايدة للمادة خلال هذه الفترة، وبسبب ظروفها الاستثنائية.

## مواصفة متدنية واستغلال

تجدر الإشارة هنا إلى أن رغيف الخبز أصبح أسوأ حالاً مما سبق، ناحية المواصفة والجودة، وكان الجائحة والإجراءات الاحترازية والوقائية المتخذة، والتي أدت إلى زيادة الطلب على المادة نسبياً، كانت مبرراً لزيادة تدني مواصفة وجودة الرغيف، برغم كل التأكيدات الرسمية التي تقول عكس ذلك، كما كانت سبباً في زيادة الاستغلال لحاجة المواطنين لهذه المادة الحياتية.

فقد ارتفع سعر رطل الخبز التموييني في السوق السوداء أضعافاً مضاعفة عما سبق، وأصبح رغيف الخبز الطراز عملة نادرة، وهذا الأمر لم يقتصر على الخبز التموييني فقط، بل ينطبق كذلك على الخبز السياحي والخبز السكري أيضاً. فالتجارة برغيف الخبز واستغلال حاجة المواطنين لهذه المادة أصبحت أكثر من السابق، وزادت عليها الإجراءات والآليات الضبابية الجديدة، التي يغلب عليها الطابع الارتجالي أيضاً.

## رغيف الخبز أصبح أكثر رعباً

الصور المتداولة والوقائع تشير إلى أن الآلية الجديدة على المستوى التنفيذي لم تحل مشكلة الازدحام، ولم تمنع التجمعات، بل عممتها في كافة المدن والمناطق وحولتها إلى كافة الأحياء، والنتيجة، أن صحة وسلامة المواطنين ضربت بها عرض الحائط، والخطر من الازدحام والتجمع أصبح على أشده، وكل الحديث عن الوقاية مع كل التحذيرات من التجمعات ذهبت أدراج الرياح، بل زادت إمكانية انتشار وتفشي الأمراض والأوبئة أكثر مما سبق، والأسوأ عدم وصول المادة لجميع المواطنين كما هو مفترض، حيث استمرت ظواهر المحسوبية والوساطة لحساب البعض على حساب الآخرين، كما استمر الاستغلال وتزايد أيضاً. ومع استمرار وتوالي التعليمات والإجراءات الوقائية والاحترازية، وصولاً لما يشبه الحجر الإلزامي حالياً، تبدو مشكلة تأمين رغيف الخبز أكثر رعباً للمواطنين بظلال عدم وضوح آلية التوزيع الجديدة، والملاحظات الكثيرة عليها حتى تاريخه، والأهم: أن المادة أصبحت أكثر ندرة، ما يعني أن القوات اليومية للمواطنين أصبح مثار تساؤل حيال إمكانية تأمينه بعدالة ووفق الحاجة للجميع!

## أحاديث الناس

فيما يلي ما عقب به بعض المواطنين على صفحات التواصل الاجتماعي عن الآلية الجديدة: «بستغرب كيف محافظة دمشق والتجارة الداخلية ببلشوا توزيع الخبز من دون إصدار جدول لتعرف الناس وين المعتمدين وشو الآلية ومن أية ساعة ببلش هالشي». «قرار خطأ عشوائي بعيد كل البعد عن الواقع.. انتقل الازدحام من الأفران إلى الطرق الرئيسية.. استفاد المعتمد 25 ليرة على كل رطل.. عائلته كبيره تكفيها رطله..»

تعددت أيادي الوساطة..

«المخاتير ورؤساء البلديات واللجان فشلو من قبل بتوزيع المازوت والغاز وأضاعوا حقوق كثير من الناس..». «أفضل وأسرع طريقة لوصول الفايروس لكل بيت... ألف يد عم تلمس الرغيف خلال التعبئة والنقل بالسيارات والتوزيع على البيوت... ديليفري نظامي للفايروس».

## تنصل من المسؤولية واستباقاً على الملاحظات!

تقادم المسؤوليات والتنصل منها ليس جديداً، ولم تكن السورية للمخابز استثناءً بهذا المجال، فقد ورد على صفحاتها الرسمية، وفي خطوة استباقية على أية ملاحظة يمكن أن توضع من المواطنين على الآلية الجديدة، ما يلي: «يحاول حالياً عدد من أصحاب المخابز الخاصة والفاسدين من العاملين بالمخابز الآلية والمتاجرين بلقمة المواطن ومهربي الدقيق ومن يقف وراءهم التشويش والشغب على هذه التجربة التي تضمن وصول رطله الخبز لكل عائلة ببسر وسهولة وبمواصفات ونوعية جيدة وذلك خلال بث الإشاعات وحملة التضييل على المواقع الالكترونية عبر صفحات التواصل الاجتماعي من خلال زعمهم بشكل مسبق بأن هذه التجربة فاشلة ولن يستطيع المواطنون الحصول على حقهم من الخبز وأنه يتم بيعها بسعر زائد أو أن الخبز المنتج ليس بنوعية جيدة، الأمر الذي يدل على أن هذه الآلية الجديدة في عملية الإنتاج وتوزيع الخبز تكشف ما كان يجري من الهدر والتلاعب بمستلزمات إنتاج الخبز». وقد توج مدير السورية للمخابز التنصل من المسؤولية بقوله، عبر «شام إف إم»: «إن دور المؤسسة السورية للمخابز هو إنتاج المادة فقط، والتوزيع عبر المكاتب التنفيذية ولجان الأحياء في المحافظات». لعل الصور الموثقة والمتداولة تعتبر رداً كافياً

على ما سبق، لكن ذلك لا يمنع التأكيد على ما قيل أعلاه بشأن «الهدر والتلاعب بمستلزمات إنتاج الخبز»، وعن دور «الفاسدين من العاملين بالمخابز والمتاجرين بلقمة المواطن ومهربي الدقيق ومن يقف وراءهم»، وهي مشاكل قديمة مستجدة، ومستمرة، وجرى الحديث عنها مراراً وتكراراً، كما أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال الوصول لهذا الشكل من التنصل من المسؤولية وتجسيرها، لا من قبل السورية للمخابز ولا من قبل الوزارة المعنية!

## الخط الأحمر

لا شك أن الجائحة تمثل خطراً كبيراً على الصحة والسلامة، لكن الآليات المبتكرة لتوزيع مادة الخبز وفقاً للأشكال المتبعة والموثقة حتى تاريخه تحمل المزيد من الأخطار، ناهيك عن أنها لم تمنع الاستغلال، ولم تحد من النهب. ومن المفروغ منه أن رغيف الخبز من مسؤولية الحكومة ووزارة حماية المستهلك، وبعدها السورية للمخابز أولاً وأخيراً، وكذلك ضمان حق المواطن بأن تصل المادة إليه بظروف الطارئة والاضطرارية الحالية، بمواصفة وجودة جيدة وبسعرها النظامي. ولعل المعادلة ليست صعبة، فكما فرضت الحكومة توجيهاتها بشأن الحظر، ووضعها موضع التنفيذ عبر أجهزتها، فلن يعجزها أن تمارس دورها بوضع تعليماتها بشأن إيصال مادة الخبز، والمواد الغذائية الأخرى، للمواطنين في أماكن سكنهم، بشكل عادل وفعال، موضع التنفيذ أيضاً. فالخطر الأكبر يتمثل بعدم وصول هذا الرغيف إلى كافة المواطنين، وبما يؤمن حاجتهم الفعلية، بهذه الظروف أو غيرها، ليس على مستوى زيادة الجوع والمرض فقط، بل والأهم، على مستوى حال الاستقرار المجتمعي أيضاً، وربما لذلك تم اعتبار رغيف الخبز خطراً أحمر!

# في الرّيف.. الدّل وصل إلى الرغيف



يبدو أن الحكومة استغلت جائحة فيروس كورونا، والإجراءات الوقائية المتخذة بشأنه، وقلّصت معها مادة الخبز، بوضعها على قائمة المواد المقننة التي توزع عبر البطاقة الذكية، وقررت أن ربطة واحدة لكل عائلة تكفي ليوم واحد، مع العلم أن العائلات التي تعداد أفرادها كبير، أو التي لديها أطفال، استهلاكها أكثر من ذلك بكثير، ناهيك عن اعتبارها الغذاء الأساسي، وربما الوحيد، لكثير من العائلات الفقيرة.

## ■ مراسل قاسيون

نوعية الخبز الذي يجري تصنيعه رديئة للغاية ولا تصلح للاستهلاك، وهذا ما دفع الكثيرين من المقتدرين إلى العزوف عنه، وتحولت بعض العائلات في الريف إلى صنع الخبز في منازلها، بينما بقيت الغالبية مضطرة لاستهلاكه، فلا قدرة مادية لديها على استهلاك الخبز السياحي كبديل.

## تلوث وسوء نوعية

الآلية العشوائية التي يجري من خلالها توزيع الخبز في بعض مناطق وبلدات ريف دمشق حالياً، لا تراعى فيها أدنى درجات النظافة، فربطات الخبز توضع فوق بعضها البعض أحياناً، مما يزيد من سوء مواصفة الرغيف، وتترك الربطات على الأرض لساعات مما يؤدي إلى المزيد من سوء مواصفتها، كما حدث في مدينة التل حين وضع القائمون على توزيع الخبز في فرن حرنة الشرقية ربطات الخبز على الأرض، ووسط الطريق دون أدنى مسؤولية عن تلوثه، خاصة في هذا الظرف الذي يفترض أن تقتين الخبز وتوزعه وفق الآلية الجديدة تم بسبب الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا، ناهيك عن كثرة الأيادي التي مرت عليها هذه الربطات، وما فيها من أرغفة، قبل وصولها للمواطن

المستهلك أخيراً، من عمال الفرن، لمن نقلها إلى السيارة، وصولاً للمعتمد والموزعين، وأخيراً للأرض، في مشهد واقعي يدل على الاستهتار الرسمي، ليس بقوت المواطنين من خلال مادة رئيسية في غذائهم فقط، بل وبكرامتهم أيضاً، فالوساطة والمحسوبية والاستغلال ما زالت ظواهر تتسبب المشهد أيضاً.

## نهب ودل

لطالما تحدثت الحكومة عن الخبز خلال الأزمة بأنه خط أحمر، ولن يتم رفع الدعم عنه «مع أنها تجاوزت ذلك الخط عدة مرات»، وتحدثت عن الأرقام الخيالية لدعمه، وأن تكلفة الربطة تصل إلى 300 ليرة سورية وتبعيه هي بـ 50 ليرة للمواطن، مع العلم أن هذه الكلفة مرتفعة جداً، في الوقت الذي كانت ربطة الخبز السياحي مسعرة بـ 300 ليرة،

مع هامش ربح بكل تأكيد، فكيف يمكن أن نقارن بينهما بالمواصفة والجودة، وأن نقنع بأن تكلفة الخبز الحكومي أعلى من تكلفة السياحي؟! الجلي في الأمر أن الفارق في التكلفة والسعر والمواصفة، بين التمويني والسياحي، يذهب نهياً عبر أشكال الفساد والاستغلال، وهذا الأمر جرى تفنيده أكثر من مرة عبر صفحات قاسيون، وربما لا داعي لإعادة الحديث عنه مجدداً، لكن من المؤكد أن ما يعني المواطن في النهاية أنه أصبح مضطراً لأن يدفع سعر الربطة أكثر من تسعيرتها النظامية، وبنفس الوقت أصبحت أكثر سوءاً، مع الكثير من الإذلال أيضاً.

فهل تحاول الحكومة استغلال هذه الظروف الاستثنائية لتمير مشروع رفع الدعم النهائي عن الخبز، عبر تقنيته وفقاً للآليات الجديدة المتبعة، ومن خلال الصمت على صناعته الرديئة ومواصفته المتردية، وعدم تمكن الجميع من الوصول إليه، لكي يتخلى المواطنون عنه «من تلقاء أنفسهم»، وفرض الاستعانة بالخبز السياحي الخاص بدلاً عنه اضطراراً؟!

هل تحاول الحكومة تمرير مشروع رفع الدعم عن الخبز وفقاً للآليات الجديدة ومن خلال الصمت على مواصفته المتردية وعدم تمكن الجميع من الوصول إليه

## تساؤل مشروع!

الحصول على رغيف الخبز أصبح صعباً، ومتعزراً أحياناً، بالمقابل من الصعوبة تعميم

هل تحاول الحكومة تمرير مشروع رفع الدعم عن الخبز وفقاً للآليات الجديدة ومن خلال الصمت على مواصفته المتردية وعدم تمكن الجميع من الوصول إليه

# مشفى حلب الجامعي.. نقص كوادر وتردٌ خدمي

وبظل الجائحة المرضية الحالية أصبح أكثر، والأمثلة الفجة عن سوء التعامل والمسؤولية واللامبالاة أكثر، ناهيك عن بعض أوجه الاستغلال أيضاً، على الرغم من تراجع معدلات مراجعة المشافي خلال هذه الفترة، بسبب الإجراءات المتخذة رسمياً، وبسبب الحجر الطوعي من قبل المواطنين، والأهم، خشية هؤلاء من العدوى داخل المشافي في ظل واقع التردّي فيها، سواء على مستوى النظافة أو على مستوى التعقيم.

فالعجز الصحي الذي بدأت تظهر بوادره بشكل جلي في الوقت الراهن، على إثر لعة كورونا الجديدة على السوريين بعد لعة الحرب، ولعة النهب والفساد، والفقر الناجم عن كل ما سبق ذكره، أظهر عجز السياسات المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة، وعلى كافة مناحي الحياة، وليس على المستوى الصحي فقط. فهل من مستمع ومجيب؟!



من المخجل أن نتحدث عن نقص بالمعدات الأولية «كمات-معقات-كفوف طبية... الخ» في مشفى حكومي مثل مشفى الجامعة في حلب، وهي معدات طبية أساسية يفترض توفرها في الأوضاع الطبيعية، وقبل أن يؤول الوضع لما هو عليه، فكيف والوضع الصحي بهذه الحال؟!

## ■ مراسل قاسيون

كيف لتلك المعدات أن تتوفر بوجود المسؤولين وأمام الكاميرات، وتختفي مع غياب المسؤولين واختفاء كاميرات الإعلام؟!

الحال في بعض المشافي الخاصة ليس أفضل أيضاً، فهي تعاني النقص ذاته كذلك، وما يزيد عنه بنقص الثياب الواقية، وكذلك هي حال بقية المشافي الحكومية والخاصة في بقية المدن والمحافظات.

## السياسات العاجزة

هل من المعقول أن نجد مشفى في هذه الظروف غير قادرة على تأمين

الصحي الحكومي وغيره، والنتيجة، المزيد من التردّي الخدمي الذي يدفع ضريبته المواطن على حساب صحته وجيبه.

## معاناة مزمنة

الحديث عن معاناة المواطنين المزمنة خلال مراجعتهم للمشافي الحكومية والخاصة ليس جديداً،

التي تعتبر عوامل منفرة للعمل في المشافي والقطاع الصحي الحكومي، وقد أضيف لذلك حال النزف في الكوادر خلال سني الحرب والأزمة وبسببها، مع عدم فسح المجال لترميم هذا النقص طيلة هذه السنين، مع عدم اغفال نتائج سياسات تخفيض الإنفاق العامة، التي انعكست سلباً على القطاع

أدنى المقومات الصحية لاستقبال المرضى؟! فمشفى الجامعة في حلب تعاني أيضاً من نقص حاد بالكادر الطبي من أطباء ومرمضين وكذلك من الإداريين، وهي على ذلك ليست استثناءً عن كل المشافي الحكومية، والسبب الرئيسي والمزمن بذلك يتمثل بسياسة الأجور والتعويضات

## «الحلقات الأضعف» في الدين العالمي

## حكومات الدول الغنية.. والشركات غير المالية



## ■ عشتار محمود

الركود أصبح هنا، حلقات الإنتاج تتعطل جزئياً وبعضها كلياً، وهذا التعطل يصل مباشرة إلى المنظومة المالية: تراجع قيم الأسهم، يصعب سداد الديون، تنقلص السيولة والقدرة على التمويل... والتوقف بعد قليل لن يكون بسبب فيروس أو وباء بل بسبب الإفلاسات.

الديون هي الثغرة الأكبر، لأن الاقتصاد العالمي يعيش ويتغذى على الدين، الذي أصبح أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج العالمي. أي إذا ما أراد العالم أن يسد ديونه وهو «افتراض غير معقول» عليه أن يسخر دخول العالم لثلاث سنوات للدفع للمقرضين!

السؤال الأهم في لحظة الأزمات: من هي الحلقات الأضعف من موقع حجم الديون؟ الحلقات التي عليها الكثير من الدين، وبالتالي تستحق في أوقات أقرب؟

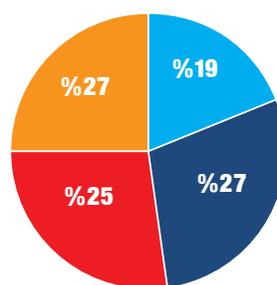
## كيف يتوزع الدين العالمي؟

72% من الدين العالمي موجود في دول المركز: «الولايات المتحدة، دول منطقة اليورو، بريطانيا، واليابان». بينما يتوزع باقي الدين العالمي 28% على جملة القوى الصاعدة ودول العالم النامي متوسطة ومنخفضة الدخل، وأزمة الديون في الدول الغنية أعمق ليس فقط لحجمها الأكبر بل لأنها تشكل نسبة أكبر من ناتج هذه الدول، حيث الديون أربع أضعاف الناتج تقريباً، بينما ديون الدول النامية قرابة ضعفي ناتجها. أما قطاعياً فإن التصنيفات الدولية تقسم الدين إلى أربع قطاعات أساسية: دين الحكومات: 65 تريليون دولار، دين الشركات غير المالية: 72 تريليون دولار، دين الشركات المالية: 60 تريليون، ودين قطاع الأسر والاستهلاك: 46 تريليون.

ناتج الشركات الإنتاجية الهندية. أما في دول المركز فإن الشركات المنتجة تعتمد على الديون بنسب أعلى من ناتجها وأيضاً بنسب متفاوتة، أعلاها في إيرلندا 200% من الناتج، حيث إيرلندا هي مركز مالي ومركز تهرب ضريبي للشركات الأمريكية بالدرجة الأولى، ثم فرنسا حيث الديون تشكل نسبة 140% من ناتج الشركات، يليها اليابان 100%، وشركات الولايات المتحدة وإيطاليا مديونة بنسبة أقل قياساً لدول المركز الأخرى قرابة 71-73%، بينما تنخفض النسبة في ألمانيا إلى 56% حيث تسجل ألمانيا أفضل الناتج بين جميع دول المركز.

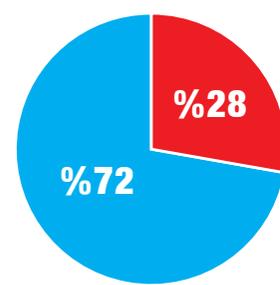
بعيد وديون الشركات الإنتاجية 157% من ناتجها، ولكن ديون الشركات الصينية محلية وليست خارجية، بينما الديون بالعملة الأجنبية تشكل نسبة 7% فقط من ناتج هذه الشركات. إن معظم ديون شركات الدول الصاعدة والنامية ديون بالعملة المحلية، ولا توجد ديون أجنبية بنسبة عالية إلا في المراكز المالية العالمية الكبرى، كالشركات في هونغ كونغ التي تشكل ديون الدولار نسبة 182% من ناتجها، وفي سنغافورة 67%، كما أن الديون الدولارية للشركات التركية تشكل نسبة 40% من ناتجها، بينما في كوريا الجنوبية وروسيا والبرازيل النسبة بين 15-18%، وتنخفض إلى 8% من

## توزع الدين العالمي بين القطاعات



■ دين القطاع المالي ■ دين الحكومات ■ دين الشركات غير المالية ■ دين قطاع الأسر

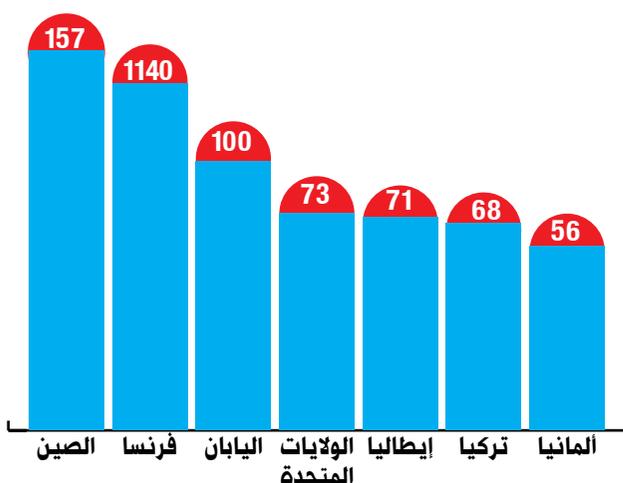
## توزع الدين العالمي بين المراكز والأطراف



■ دين دول المركز ■ دين القوى الصاعدة والنامية

أكثر من نصف الدين العالمي 56% هو دين على الحكومات ودين على الشركات غير المالية بينما دين القطاع المالي هو ربع الدين العالمي

## دين الشركات غير المالية للناتج %



الهائل للتمويل الذي مصدره الأساسي البنوك المركزية الغربية «في الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، بنك بريطانيا، وبنك اليابان البنك الوطني السويسري»... تحول إلى ورقة ضغط على الحكومات في دول المركز تحديداً، وعلى الشركات المنتجة عبر العالم موزعة مناصفة بين دول المركز ودول الأطراف.

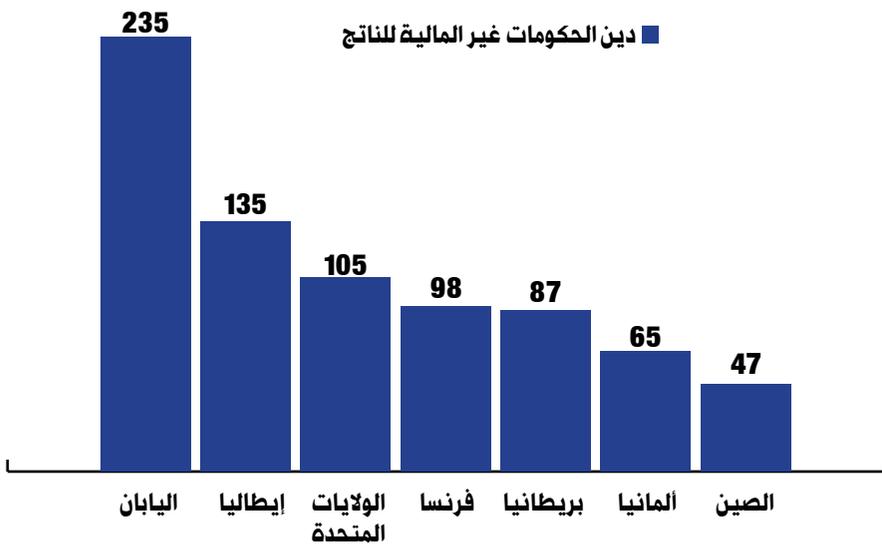
دين الشركات غير المالية تشير بيانات الدين العالمي إلى أن الإنتاج العالمي في الشركات غير المالية وفي القطاعات الحقيقية قد تم ربطه بمالكي الديون إلى حد بعيد، والنسب تختلف من دولة لأخرى لكن أعلاها في الصين حيث نمو الإنتاج الصيني مرتبط بتوسيع التمويل لحد

أكثر من نصف الدين العالمي 56% هو دين على الحكومات، ودين على الشركات غير المالية، بينما دين القطاع المالي هو ربع الدين العالمي. حكومات دول المركز هي أكبر مدين في العالم بأكثر من 50 تريليون دولار، تشكل نسبة 108% من ناتجها وسطيًا، بينما في دول الأطراف الدين الأكبر هو للشركات غير المالية التي تبلغ ديونها 31 تريليون دولار تقريباً تشكل نسبة 94% من ناتجها تقريباً، والصين هي المساهم الأكبر فيها.

السنوات العشر التي أعقبت أزمة عام 2008 المالية، شهدت توسعاً هائلاً في الديون باتجاهين: ديون الحكومات في الدول المتقدمة، وديون الشركات غير المالية في الدول النامية، أي أن الضخ



### دين الحكومات غير المالية للناج %



الأولى لبنوكها المركزية المملوكة من قبل مساهمين خاصين كبار، وهو ما يجعلها في هذه اللحظة تسلك سلوكاً عدوانياً وهشاً في تجربة «وباء كورونا» مثلاً، كأن لا تستطيع مواجهة حالة طوارئ صحية بكفاءة وتندفع إلى استخدام الجيوش وتركز على إنقاذ الأسواق والشركات ولا تستطيع أغلبها أن تضمن مواطنيها في إغلاق شامل... ولكن هذا مع اشتداد الأزمات وتعمق أثارها الاقتصادية والاجتماعية وظهور نتائج تدهور النظام الصحي، والضمان الاجتماعي، وارتفاع البطالة يجعل الحكومات هشة أيضاً في وجه المجتمعات، وهشة في وجه التغيرات المستحقة في العلاقات الدولية كأن تضطر الحكومات الأوروبية للانفتاح على التعامل مع الصين وروسيا بغض النظر عن «الأوامر الأمريكية».

**دين الحكومات الغربية**  
إن بيانات الدين العالمي وتوزيعها الأولي يوضح إن الحكومات في الغرب تحديداً مرهونة لمالكي المال العالمي وكبار المقرضين، فإذا ما اعتبرنا نسبة دين الحكومات إلى الناتج مؤشراً من مؤشرات عمق الارتباط، فإن اليابان هي الدولة الأكثر اعتماداً على الديون بنسبة 223% من ناتجها، وتليها بريطانيا والولايات المتحدة بنسبة تقارب 101% لكليهما، ومن ثم حكومات منطقة اليورو بنسبة وسطيّة ليست بعيدة 98%، ولكنها تختلف بين دولة وأخرى فبينما نسبة دين الحكومة للناتج في ألمانيا 65%، فإن النسبة ترتفع في فرنسا إلى 98%، إسبانيا 98%، وتصل في إيطاليا إلى 135% وفي اليونان إلى 180%.

إن الخطر الأكبر يهدد عملة الديون العالمية أي الدولار الذي يشكل النسبة العظمى من كتلة ديون العالم

### دين لا يمكن إنقاذه



الفيدرالي الأمريكي وفي البنوك المركزية الغربية أصبحوا مرتبطين ارتباطاً عميقاً بفشل الحكومات وفشل القطاع الإنتاجي العالمي، ويجعل الاستمرار رهناً بواحد من خيارين: إما إلغاء وإعادة هيكلة واسعة للديون، أو «جلطة في شرايين» كل العملية الإنتاجية والإنفاقية العالمية وسلسلة إفلاسات لن تسعفها الحزم المالية المذكورة. وفي الحالتين فإن الخطر الأكبر يهدد عملة الديون العالمية أي الدولار الذي يشكل النسبة العظمى من كتلة ديون العالم.

إن عدم القدرة على سداد الديون يعزز من قوة الدولار مؤقتاً ويصبح مطلوباً على الصعيد العالمي، ولكنه أيضاً وبعد عتبة معينة يفتح احتمالات الامتناع عن السداد وإلغاء الديون ويصبح سند الدين الدولار لا قيمة له.

سلسلة الإفلاسات لم تبدأ بعد، وقد تمّ استباقها بضخ هائل لمزيد من السيولة حيث خلال أقل من شهر تم الإعلان عن ضخ ما نسبته 27% من السيولة التي تمّ ضخها خلال عشر سنوات ماضية، ولكن مع ذلك فإن أموال الإنقاذ التي تمّ الإعلان عنها في الولايات المتحدة مثلاً

إن الدين العالمي المتمركز كدين للحكومات وللشركات غير المالية يفسر تركّز حزم الإنقاذ المالي الغربي اليوم في اتجاهين: سندات دين إضافية للحكومات، وشراء ديون للشركات الكبرى في المراكز لمنعها من الإفلاس الذي لم يسجل حتى الآن.

ولكن ما كان يعتبر ورقة الضغط على الحكومات والشركات قد يتحول في وقت الأزمات إلى «سحر ينقلب على الساحر»، فعلياً «مالكي المال العالمي» وأصحاب القدرة على طباعة الأموال

دين لا يمكن إنقاذه  
إن الدين العالمي المتمركز كدين للحكومات وللشركات غير المالية يفسر تركّز حزم الإنقاذ المالي الغربي اليوم في اتجاهين: سندات دين إضافية للحكومات، وشراء ديون للشركات الكبرى في المراكز لمنعها من الإفلاس الذي لم يسجل حتى الآن.

ولكن ما كان يعتبر ورقة الضغط على الحكومات والشركات قد يتحول في وقت الأزمات إلى «سحر ينقلب على الساحر»، فعلياً «مالكي المال العالمي» وأصحاب القدرة على طباعة الأموال

والنمو لا يمكن أن يستعاد في إطاره الواسع إلا بجل من اثنين، إما التدمير العالمي، أو منظومة إنتاج عالمية جديدة بمفهوم آخر للنمو يضمن تطور الإنسان لا ربح الشركات، ويضمن استدامة الطبيعة والموارد لا تضخيم الثروة.

انهيار الحكومات وإعادة هيكلة الشركات الكبرى مؤقتاً... أما لاحقاً فلا حل جدي يلوح في الأفق، لا يمكن منع الإفلاسات إلا بخلق نمو ما، بينما العالم يدخل تدريجياً في التعطل والركود وتتقطع أوصال الإنتاج والاستهلاك العالمي.

«2,2 تريليون دولار» لا تشكل إلا نسبة 7% من ديون الحكومة والشركات... والنسبة أقل في الاتحاد الأوروبي. يعلم مصدر الحزم المالية والتريليونات الإضافية أنها لا يمكن أن توقف سلسلة الإفلاسات، ولكن الحزم مطلوبة لمنع

# إجراء سياسي-اقتصادي وحيد... لنكون أو لا نكون



تدخل كارثة بلادنا الاقتصادية الاجتماعية والسياسية منعطفاً جديداً، فالبلاد المثقلة بالعقوبات وأمر الحرب، وبنخب الفساد والنهب وبتغييب الناس عن الدفاع عن مصالحهم وابتلاع جهاز الدولة وتهميشه... تطف اليوم على حافة أزمة صحية كبرى قد تتحول إلى كارثة.

## ليلك نصر

الكثير من المؤشرات ممكن أن تُدرج لتؤكد أن البنية التحتية السورية صحياً ومالياً واقتصادياً غير قادرة على استيعاب انتشار الفيروس وارتفاع الإصابات، وبالفعل الحظر هو الوسيلة الوحيدة للنجاة... ولكن الحظر كأداة في المواجهة يتطلب أعلى مستوى لاداء جهاز دولة وإدارة الأزمات، وهو ما اختبرناه خلال سنوات الأزمة التي تم إدارتها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً بعقلية «البقاء للأقدر على الاتحاق بركب الفساد»، وبالطريقة التي سحقت الضعفاء، وأنهكت كل من يعمل «بعرق جبينه» كما يقال.

## مصير ملايين ممن يعيشون «يوم بيوم»!

أول ما يعنيه الحظر ومنع الانتقال ووقف الأعمال والمحال والورش... هو انتقال البطالة من مستوى 53% من القوى العاملة إلى النصف الآخر. الأمر الذي يعني بالحدود الدنيا أن 1.6 مليون من العاطلين عن العمل، وقرابة 7-8 مليون مع أسرهم، هم في وضع إنساني حرج بأعلى درجاته، حيث يصبح من الصعب أن يستترزقوا حتى

بشكل يومي قوت يومهم. وهذا قد يكون الأثر الأولي والمباشر، يضاف إليه عشرات آلاف الأسر التي تعيش على مهن خدمية من مطاعم ومحال بيع وخدمات ووسائل نقل عامة وعاملين في قطاع البناء وغيرها الكثير... وإغلاق هذه النشاطات يغلق العديد من فرص العمل غير النظامية التي يستترزق منها أضعف شرائح الشغيلة.

الخطر الأكبر أمام هذه الملايين ليس الفيروس، فهؤلاء تراهم أقل اكتراثاً بإجراءات السلامة... وأكثر اندفاعاً إلى ربطة الخبز، حيث تأمين الغذاء اليومي كان هما أساسياً قبل الظرف الحالي بينما أصبح اليوم مهمة وجود. فالجميع يعلم أن قوت أسرة يومياً لا يمكن أن يقل عن 2000 ليرة قبل ارتفاع الأسعار بهذا المستوى، وحتى بهذا المستوى فإن الأسرة تستهلك قرابة نصف حاجات غذائها وشراؤها الضروري.

## الأثرياء سيحاولون تعويض خسارة التوقف

إن وضع سيناريو سيء ومنطقي للأسف، كأن يستمر الحجر الجزئي أو الكلي لمدة شهرين يعني خسارة البلاد لما يتراوح بين 3-5 مليار دولار من الدخل الوسطي الذي كان من الممكن إنتاجه في شهرين «وفق» التقديرات المتبانية لنتائج سورية عام 2017». وهذه المليارات التي سيتم خسارتها من التوقف ستحاول شرائح المال الكبرى أن تعوّضها عبر ارتفاع الأسعار، وعبر المضاربة على قيمة الليرة. والخطر المتمثل من هؤلاء في المرحلة القريبة القادمة، قد يفوق كل خطرهم ونتاج ربحهم في سنوات الحرب الماضية، أما ترك الأمور

لمآلاتها يعني أن يسحب هؤلاء ربحهم من الشرائح التي تستطيع أن تحصل على دخل ثابت في هذه المرحلة، أو تمتلك القليل من المدخرات من أعمالها، بينما الشريحة الأضعف فلا شيء لديها ليتم سحبه.

## «إجراءات عادية»!

يمكن القول: إنه ما من إجراءات عادية يمكن اتخاذها في مواجهة ظرف من هذا النوع، وبالفعل الحكومة تقوم بالحدود الدنيا، لأن الإجراءات الأخرى الضرورية خارج طاقتها. حتى الآن قرارات الحكومة تتعلق بالسير التدريجي نحو الحظر، وإجراءات تشبه المرحلة السابقة لمواجهة توحش السوق ببعض المخالفات وبعض صالات المؤسسات لا أكثر. بينما الواقع يقول: إن تعبئة عامة للموارد قد تكفي أو لا تكفي لمواجهة أزمة بهذا الحجم واحتمالات استدامتها وتحولها إلى انتشار واسع للوباء.

الإجراء الأمثل والوحيد هو ما كان يجب أن يتم منذ تفاقم الكارثة الإنسانية السورية:

البلاد بحاجة إلى جسر إنقاذ لتستطيع الاستمرار في تأمين أساسياتها، وتتجاوز العقوبات، والأهم أن البلاد بحاجة إلى التخلص من عبء ناهيها وإلا فإن أي إمداد مدفوع أو غير مدفوع سيتحول إلى موضع نهب وإثراء.

الإجراء الممكن الوحيد أن يستطيع المجتمع إدارة جسر جوي أو بحري لتأمين المواد الأساسية من الدول المستعدة لتجاوز العقوبات، عبر عقود طويلة الأمد ومستقرة السعر ومدفوعة بوسائل ائتمانية وغير دولارية تزيح كل الوساطة، وتتكون من مواد أساسية: مستلزمات تأمين

حاجات الغذاء وتحديداً إنتاجه محلياً، مستلزمات توليد الطاقة، وتصنيع الأساسيات، ولوازم الصحة.

وأخيراً ودائماً من الجوع. يبدو هذا السيناريو خيالياً، فالمجتمع السوري اليوم مسحوب القرار والعزيمة، ونخب المال تدبير الأزمة لصالحها... ولكن الأمور تقترب تدريجياً وتحديداً في اللحظة الحالية من سيناريو آخر، ملايين وملايين غير قادرين على العمل على تأمين الطعام، متروكين للأمراض والجوع... وهذا السيناريو يعني عملياً أن الناهيين قد لا يجدون بعد قليل ما أو من يهبونه، قد لا يجدون بلاداً يمتصون دماؤها.

اللحظة التي يمر بها الحدث السوري انعطافية، كما هي اللحظة العالمية... إن الوباء يكشف مستوى تخلف الريج ويعرّي أكثر الأنظمة الغربية «لمعاناً»، ويثبت أن العالم ينبض لدى القوى الصاعدة التي تمتلك القدرة على التقدم، الذي يعطيها حرية الانعتاق من حدود الريج الضيقة، والتي اختبرت شعوبها ومجتمعاتها معنى أن يكون المجتمع ينتج من أجل حاجاته العامة، وليس من أجل مصلحة قلة مالكة. هذه اللحظة العالمية ستثبت مفهوم وحشية الملكية الخاصة للثروة الاجتماعية ولمصير المجتمعات، والذي يعلمه السوريون جيداً فمقابل جوعهم غربتهم والعنف المحيط بهم، هناك مصالح ومصلحة وقرار نخبة متخلفة لا ترى أبعد من ثروتها، وهو واقع لا يمكن تغييره إلا عندما يتاح للمجتمع أن يغضب ويسترد حقوقه وينقذ البلاد بالعمل السياسي الواسع.

الحجر ضرورة  
ولكن استمراره  
لشهرين قد  
يعني خسارة  
3-5 مليار دولار  
ستحاول النخب  
تعويضها بالغلاء  
والمضاربة على  
الليرة

# مدينة البوكمال تطالب بالإجراءات الصحية الاحترازية



سؤال ملح وصلنا على السنة الأهالي في مدينة البوكمال: وهو ماهي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ووزارة الصحة ومحافظة دير الزور، للوقاية من فيروس كورونا في المدينة؟.

## ■ مراسل قاسيون

ففي ظل الخطر المحدق بالبلاد والعباد نتيجة انتشار الفيروس الممرض، وتسجيل عدد من الإصابات في سورية، والإعلان الرسمي عنها من قبل وزارة الصحة، قالوا بأن لا شيء يذكر جرى تنفيذه على مستوى الاحتياطات الوقائية والاحترازية بما يضمن سلامة صحة المواطنين في المدينة.

## مدينة حدودية والمخاطر قائمة

بحسب الأهالي فإن البوكمال مهددة أكثر من غيرها في حدوث إصابات، لسبب بسيط أنها مجاورة، بل ملاصقة للعراق، الذي سجل عدداً ليس بقليل من الإصابات فيه.

وقد يقول قائل أن الحدود مع العراق مغلقة، لكن للأهالي رأي آخر بذلك، حيث يقولون أن عمليات التهريب قائمة ومستمرة وعلى قدم وساق بين سورية والعراق، بغية تهريب بعض البضائع، مع غض النظر من قبل البعض الذين لا يهمهم سوى امتلاء جيوبهم، وهذا طبع الفساد وصفته بمطلق الأحوال!

فالحُدود المفتوحة للتهريب لن يعجز الكورونا عن تجاوزها أيضاً، ويبقى أهالي البوكمال والقرى المحيطة بها معرضين للخطر بالإصابة بهذا الوباء، وينفس الوقت خارج اهتمام الحكومة ووزارة الصحة بالشكل المطلوب، ولكان البوكمال وأهلها من كوكب آخر!؟.

## تجمعات وأماكن موبوءة

بالإضافة لما سبق، يشير الأهالي إلى إهمال بلدية البوكمال في إجراء أي خطوة احترازية بما يخص التجمعات التي تهدد بالخطر على

أبواب المخابز والمؤسسات الاستهلاكية وغيرها.

فعلى هذا الصعيد مثلاً، وفي وسط المدينة وتحديداً في ساحتها، التي تعتبر مركزاً لبيع الخضار والفواكه، حيث المستنقعات الأسنة ومنذ أكثر من شهر دون أن يتم معالجتها بالشكل الأمثل، وذلك بسبب استبدال شبكة الصرف الصحي، مما يشكل بؤرة خطر جدية على المدينة وسكانها، وتكون عاملاً مساعداً على حدوث كارثة لا تحمد عقبائها.

أضعاف سعرها الرسمي، هذا بحال توفرت، وعلى عينك يا تاجر!.

فهل من المعقول أن يحارب البوكمالي بصحته ولقمته، وعلى مرأى من المعنيين بالأمر!؟.

لذلك يطالب الأهالي من محافظة دير الزور، وبموجب واجباتها ومسؤولياتها على هذا المستوى، بالإضافة لواجبات ومسؤوليات الحكومة بوزاراتها، الإسراع لتلافي الكارثة قبل وقوعها، فإن وقعت تكون المدينة وأهلها لا سمح الله في خبر كان، بحسب قولهم!

فهل تأخذ بلدية البوكمال الإجراءات الضرورية لتلافي الخطر القادم، أم أن الإهمال وعدم المبالاة هو سيد الموقف!؟.

## الغذاء على المحك أيضاً

بالإضافة للمخاطر من الكورونا، يعاني الأهالي من عدم توفر المادة الغذائية الأساسية، المتمثلة برغيف الخبز، بالشكل الذي يغطي احتياجات المدينة وأهلها، حتى وصل سعر الربطة عبر ضعيفي النفوس والمستغلين إلى

# حدث في الزبداني.. المنيحة والقبيحة

## ■ مراسل قاسيون

فكما هو متوقع فالأسعار أصابها الجنون، بالإضافة للغش والغلاء والجشع، لكن هذه المرة لن تكون الإدانة مقتصرة على التجار وسامسة الأزمات، الذين اعتدنا على وضعهم في خانة أعداء مصلحة المواطن، بل على من سلّموا المناصب والكراسي بغية رعاية مصالح الناس!.

## تبرع ومكاسب مضاعفة

حدث في مدينة الزبداني أن تبرع أحد فاعلي الخير بمبلغ 4 مليون ليرة سورية، وذلك لبلدية الزبداني من أجل دعم الأهالي بمادة الخبز بالمجان بهذه القيمة، بسبب المتاعب التي أحدثتها البطاقة الذكية والمعتمدين، وهي مبادرة إيجابية لا شك.

لكن ما تم تداوله، وأكد عليه الأهالي، أن البلدية فرضت سعر 100 ليرة على الربطة الواحدة، علماً أن سعرها النظامي في الأفران 50 ليرة.

وبتفنيده الحساب فقد تم شراء مادة الخبز بـ 4

في ظل الاضطراب والترحال الذي يسود الشارع، ولا سيما في هذه الأوقات الحرجة، أو كما يطلق عليه أسبوع الحسم، خيل للبعض أن هذه الأزمة فرصتهم وأن شطيرة من مال الفقراء لا بد أن تكون لهم فيها حصّة، فتراحموا في مارتون استغلال الحاجة ورفع الأسعار.



مليون ليرة كما هو مفترض، أي بحدود 80 ألف ربطة بسعر 50 ليرة للربطة الواحدة، وجرى بيعها بسعر 100 ليرة للمواطنين، أي أن هناك 8 ملايين ليرة فائضة في الحساب، لم يعلم أحد أي جيوب امتلات بها!؟.

## ربما لغص.. والحقيقة غائبة

وهنا ظهر أن هناك ربما لغصاً ما!، وعند سؤال الناس بحال حصولوا على الخبز بالمجان، أجاب أحدهم: «في سرقة عم تصير أكيد.. هيك تعودنا»، وعقب آخر: «كأنو عم يقولوننا لا تموتو بالكورونا موتو من الجوع»، والحديث هنا عن الحجج الواهية التي تشدق بها بعض المسؤولين عن آلية العمل بالمبلغ المتبرع به على حد قول الأهالي: «الخبز اللي عم نبيعو من غير فرن.. الخبز المجاني هوي خبز الفرن الآلي - الحكومي»، الأمر الذي يؤكد التبرع أولاً، ويشير إلى سوء العمل به ثانياً، علماً أنه أيضاً يتم بيع خبز الفرن الحكومي، ولم يحصل أحد على خبز مجاني منه!.

الحقيقة ما زالت غائبة، وربما مع الأيام

استظهر من كل بد، وخاصة عندما يصل لأسماع المتبرع ما حل بتبرعه، ولحينها ربما يكون لنا تتمّة حديث!.

لكن بهذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن مثل هذه الأفعال تحول عمل الخير لسمسرة

واستغلال، وكما قال أحدهم «صارت المنيحة قبيحة ع أيدين اللصوص»، في وقت يحتاج المواطن أمس الحاجة لتفعيل الدور التكافلي والاجتماعي، مع عوامل الالتحام للخروج من هذه الأزمة.

# الاحتباس الحراري يزيد التفاوت الطبقي



مستقبلاً، تقدم الدراسة مقياساً جديداً للثمن الذي دفعته العديد من البلدان بالفعل. وتوضح هذه الدراسة بالضبط مدى تأثير كل دولة اقتصادياً بالاحتباس الحراري، مقارنة بمساهماتها التاريخية في انبعاث غازات الاحتباس الحراري. في حين أن أكبر مسببي الانبعاثات تأثروا في المتوسط بحوالي 10% من حيث حصة الفرد من الناتج المحلي الذي كان من الممكن أن يكون أعلى في عالم دون ارتفاع درجات الحرارة، وفي بلدان أخرى وصل التأثير إلى 25% لتضيف هذه الخسارة نسبة أخرى إلى التفاوت الطبقي مع انخفاض الناتج المحلي الذي شهدته الولايات المتحدة خلال فترة الكساد الكبير. إنها خسارة كبيرة مقارنة بالمكان الذي كانت ستقع فيه هذه الدول في غير موقعها الحالي. ويركز الباحثون على أهمية زيادة الحصول على الطاقة المستدامة للتنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة. ويخلص الباحثون إلى أنه كلما زادت درجة حرارة هذه البلدان، كلما انخفض تطورها.

كانت التنمية الاقتصادية السريعة مدعومة بالوقود الأحفوري تاريخياً. وتوحي النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الاحتباس الحراري قد أدى إلى تفاقم التفاوت الطبقي، كما توصلت الدراسة إلى وجود فائدة اقتصادية إضافية لمصادر الطاقة التي لا تسهم في زيادة الاحتباس الحراري.

الاقتصادي، ولا يوجد أي شك في أنهم تضرروا.

من غير الواضح كيف أثر الاحتباس الحراري على النمو في بلدان خطوط العرض الوسطى، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين واليابان. فبالنسبة لهذه الدول وغيرها من الدول ذات المناخ المعتدل، يكشف التحليل عن تأثيرات اقتصادية تقل عن 10% ويقترب عدد قليل من أكبر الاقتصادات من درجة الحرارة المثالية لنمو الناتج المحلي. وتوصلت الدراسة إلى أن الاحتباس الحراري لم يدفعهم بعيداً عن القمة، وفي كثير من الحالات دفعتهم نحوه. لكن كمية كبيرة من الاحتباس الحراري في المستقبل ستبعضهم أكثر فأكثر عن درجة الحرارة المثلى.

## الغرق في الاحتباس الحراري

في حين أن تأثيرات درجة الحرارة قد تبدو صغيرة من عام لآخر، إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى مكاسب أو خسائر كبيرة مع مرور الوقت. حسب مقارنة جامعة ستانفورد، حيث ستولد الفروق الصغيرة في سعر الفائدة اختلافات كبيرة في رصيد الحساب على مدى 30 أو 50 عاماً. على سبيل المثال، وبعد تراكم عقود من الآثار الصغيرة الناجمة عن الاحتباس الحراري، أصبح اقتصاد الهند الآن أصغر بنسبة 31% مما كان يمكن أن يكون عليه مع غياب الاحتباس الحراري.

وفي الوقت الذي تتعطل فيه مفاوضات السياسة المناخية غالباً بشأن الأسئلة حول كيفية تقسيم المسؤولية بشكل عادل للحد من الاحتباس الحراري

المؤلفين المشاركين بتحليل 50 عاماً من القياسات السنوية لدرجة الحرارة والناتج المحلي الإجمالي لـ 165 دولة لتقدير آثار تقلبات درجات الحرارة على النمو الاقتصادي. وتوصلوا إلى أن النمو خلال السنوات الأكثر دفئاً من المتوسط قد تسارع في الدول الباردة وتباطأ في الدول الدافئة.

وأظهرت البيانات التاريخية بوضوح أن المحاصيل أكثر إنتاجية، والناس أكثر صحة وأكثر إنتاجية في العمل عندما لا تكون درجات الحرارة شديدة الارتفاع أو الانخفاض. وهذا يعني أنه في البلدان الباردة، يمكن أن يساعد القليل من ارتفاع الحرارة. والعكس صحيح في الأماكن والعكس صحيح في المناطق الدافئة.

جمعت الدراسة بين تقديرات منشورة سابقاً وبيانات من أكثر من 20 نموذجاً مناخياً مطوراً من قبل مراكز الأبحاث حول العالم. وباستخدام النماذج المناخية، تمكن الباحثون من تحديد ما قد يكون الناتج المحلي لكل بلد عند درجة حرارة معينة.

وحسب الباحثون أكثر من 20000 نسخة من معدل النمو الاقتصادي السنوي لكل دولة دون الاحتباس الحراري. وعكست التقديرات الواردة في الدراسة نطاق النتائج التي حققتها تلك حول معظم البلدان الباردة والدافئة إذا ما كان الاحتباس الحراري العالمي قد ساعد على النمو الاقتصادي أو ألقى الضرر به. وصنفت درجات الحرارة في البلدان الاستوائية، على وجه الخصوص، بالبعيدة جداً عن الدرجة المطلوبة لتحقيق النمو

منذ ستينات القرن الماضي، أثرت التغييرات المناخية في درجات الحرارة الناجمة عن تزايد تركيز الغازات في الغلاف الجوي، وشمل التأثير بلداناً باردة مثل النرويج والسويد، بينما تراجع النمو الاقتصادي في البلدان الدافئة مثل الهند ونيجيريا. وارتفعت الفجوة بين أغنى البلدان وأفقرها في العالم بنسبة 25% بسبب الاحتباس الحراري.

## ترجمة قاسيون

### المناخ والثروة العالمية

يقول نوح ديفينبوغ من جامعة ستانفورد في دراسة نشرت خلال العام الماضي: تظهر نتائجنا أن معظم الدول الأكثر فقراً على وجه الأرض هي أكثر فقراً بكثير مع الاحتباس الحراري. وفي الوقت نفسه، فإن أغلبية الدول الغنية أصبحت أغنى مما كانت عليه.

أدى الاحتباس الحراري بين عامي 1961-2010 حسب الدراسة إلى انخفاض ثروة الفرد في أفقر دول العالم بنسبة 17-30%. وفي هذه الأثناء، فإن الفجوة بين مجموعة الدول التي لديها أعلى وأدنى حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي هي الآن أكبر بنحو 25% مما كانت عليه دون تغير المناخ.

### درجة الحرارة والناتج المحلي

تستند الدراسة إلى بحث لعدد من

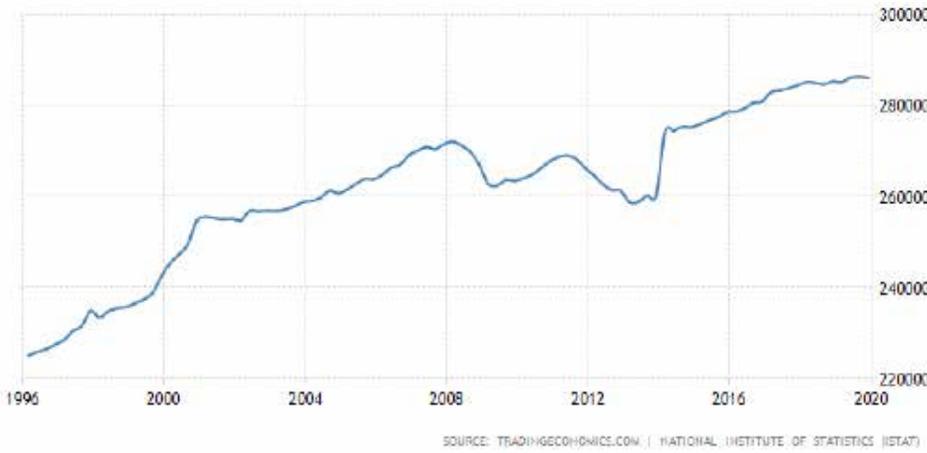


المحاصيل  
أكثر إنتاجية  
والناس أكثر  
صحة وأكثر  
إنتاجية في  
العمل عندما  
لا تكون درجات  
الحرارة شديدة  
الارتفاع أو  
الانخفاض

# وهل كانت أوروبا متضامنة يوماً؟



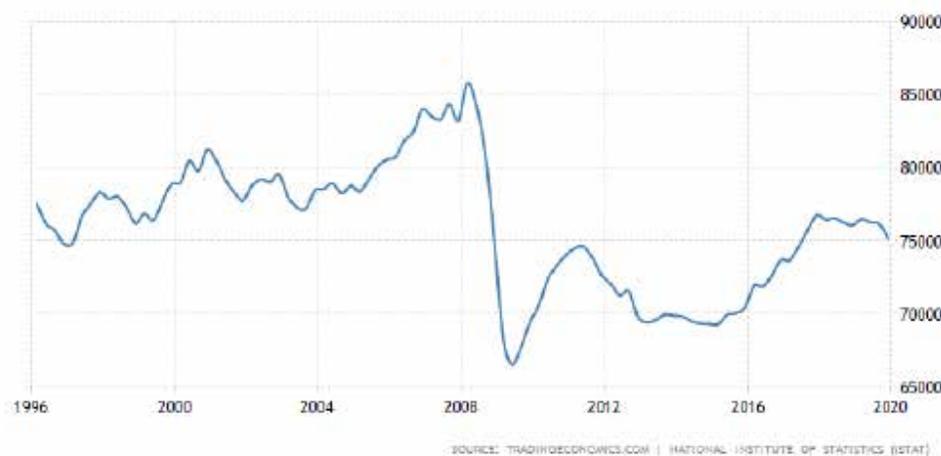
مؤشر نمو القطاع الخدمي في إيطاليا



مؤشر نمو قطاع الصناعة في إيطاليا



نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيطالي



هل نشهد آخر أيام الاتحاد الأوروبي؟ التصريحات الكثيرة وردود فعل المواطنين على ما يجري اليوم باتت فعلاً يهدد هذا «الاتحاد المتضامن» لكن إذا ما نظرنا في تاريخه قليلاً نرى أجوبة تأخذنا إلى ما قبل تفشي فيروس كورونا وقبل كل الاضطرابات التي تشهدها الشوارع الأوروبية اليوم. الجواب يكمن ببناء اتحاد يلبي مصالح الطغم المالية، ويسحب من فقراء أوروبا والعالم ليطعم «قطط أوروبا السمان».

## عماد بيضون

يمكننا القول: إن الاتحاد الأوروبي نجح في تحقيق أهداف طغمته المالية. إن الاتحاد اليوم متعاوض متكاتف على حماية الشركات والبنوك كهدف عميق له، وهو نقيض للديموقراطية ورفاه الشعوب. ويبدو متناقضاً موقف وزير الخارجية الإيطالي، الذي يشكو كثيراً هذه الأيام من أن الاتحاد الأوروبي لا يؤدي عمله التضامني، ولا يساعد إيطاليا في التصدي لانتشار الوباء، ويهدد أيضاً بأنه سيتخذ إجراءات ضد الاتحاد الأوروبي لتركة إيطاليا وإسبانيا في محنتهما، لأنه ينسى على ما يظهر أن هذا الاتحاد نفسه هو الذي فرض التفتيش على الدول الجنوبية في القارة، ولا يمكن اعتبار التفتيش تضامناً إلا إذا رأيناه من زاوية رؤوس الأموال الأوروبية. إذا دعونا نذكر الوزير الإيطالي بالسبب العميق للأزمة الأوروبية وعدم قدرة الدول الأوروبية على اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الحاسمة؛ فالسؤال اليوم هو: هل توجد سلطة أوروبية قادرة على حل المشاكل؟ وللإجابة عن السؤال سنأخذ إيطاليا نفسها

نموذجاً للقياس أشرنا في البداية إلى أن الاتحاد أقيم من أجل إنهاء سيطرة أجهزة الدول الأوروبية على العمليات والتدخل في الحياة الاقتصادية لأنها واحدة من أهم مبادئ مدرسة شيكاغو الاقتصادية التي تتدعي أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيخرب الاقتصاد، ويمنع نمو القطاع الخاص والناتج المحلي. وفي التطبيق العملي لإنهاء سيطرة الدول على الاقتصاد، فإن الخصخصة هي التعبير الاقتصادي السياسي لتراجع دور الدولة.

تتضح عمليات الخصخصة الموسعة التي تعرضت لها القطاعات الإنتاجية الأوروبية من العام 1977 حتى العام 1989 حيث كانت هذه العمليات محدودة في البداية ثم جرى توسيعها بشكل مضطرد حتى بلغت الذروة عقب «أزمة النور الاسوية» 1999 ومن ثم تواترت بشكل متناقص حتى وصلت إلى ذروة أخرى مع الأزمة الاقتصادية العالمية، فأين ذهبت أموال الخصخصة؟ جرى ضخها في القطاعات غير المنتجة، لأن رأس المال لا تعنيه صحة المجتمع بقدر ما تعنيه أرباحه المتحققة في سوق البورصات والأسهم والسندات والبنوك.

في المثال الإيطالي، إذا نظرنا إلى مؤشر نمو قطاع الخدمات في إيطاليا، نجد هذا القطاع قد نما بشكل متزايد رغم ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإيطالي إلى حدود 134 بالمائة حتى العام 2019.

إن سبب تراجع النمو الإيطالي عائد بشكل رئيسي لتراجع النشاط الصناعي الإيطالي الذي انكمش منذ 1996 إلى اليوم. ومع حساب معدل الاهتلاك فإنه قد انكمش أكثر بكثير. إن الاتحاد الأوروبي من خلال سياساته الاقتصادية التي فرضها على الدول الأعضاء، والفقيرة منها بشكل أكبر، لا يسعى بأي شكل من الأشكال إلى تحقيق التضامن بين شعوب القارة؛ ففرض التفتيش وقبلة تحويل بيع رأس مال الدول للقطاع الخاص بأبخس الأسعار لا يعتبر تضامناً بأي شكل. بل إنه لمن المضحك التباكي الأوروبي على شيء لم يوجد من الأصل!

جرى نقل ستة إيطاليين في حالة حرجة ناتجة عن إصابتهم بفيروس كورونا للمشفى الألمانية كنوع من التضامن. المستشار الألمانية طالبت الشعوب الأوروبية بالصبر. نائبها، أولاف شولتز، وهو أيضاً وزير المالية، وبينما طالبت رئيسته الشعوب بالصبر، فقد صرح: «لا يوجد حد أقصى» - تلك هي الرسالة الأكثر أهمية - لدعم الشركات المتضررة من الأزمة الاقتصادية العالمية. يعكس منطق الخبيرين المتضاربين العقلية التي يعمل التضامن الأوروبي ضمنها، فيظهر فقط عند إنقاذ البنوك والشركات عديمة الفائدة من الإفلاس، أما عندما يتعلق الموضوع بحياة ورفاه شعوب القارة، يصبح التضامن رمزياً «على عين العالم»، فتسلب دول القارة صاحبة المجد بعضها البعض المعدات الطبية القادمة من «العدو الصيني» على طريقة قطاع الطرق في القرون الوسطى.

## اتحاد للتخلص من الدول القائمة

لم تكن في يوم من الأيام فكرة إنشاء اتحاد أوروبي بهذا الشكل مطلباً شعبياً، ولم تخرج المظاهرات العارمة في الدول الأوروبية تطالب شعوبها بالوحدة بل كانت على العكس مطلباً لفئة محددة من فئات البرجوازية، هي فئة رأس المال المالي، وسعت من خلاله رؤوس الأموال الأوروبية - المتعطشة للربح - للتخلص من العائق الأساسي لتوسعها العامودي والأفقي، وهو أجهزة الدول الأوروبية.

إن أجهزة الدولة الأوروبية، بعد الحرب العالمية الثانية، والتي نشأت على البنيان الكينزي القائم على وجود نشاط عال للقطاع الحكومي وضرورة تحكم الدولة بالقطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية، كانت معيقاً لنشاط رأس المال الأوروبي الراغب بأن يتم تحطيم قدرات الدول الأعضاء، وما كان هذا ليتم دون وحدة رأس المال وتفاهم أعضائه من خلال ممثلية المنتخبين في الدول لتغيير بنيان الدول الأوروبية. هكذا نشأ التضامن الأوربي بين رؤوس أموال الاتحاد ومصرفييه، ولم يكن أبداً اتحاداً نتيجة لمطالب جماهيرية، بل تم إنشاؤه بظرف تراجع الحركات الشعبية في العالم وقررة الحكومات على ممارسة ضرب الرفاه الاجتماعي من خلال سياسات التضخم والخصخصة بعد عقود من الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي. وهنا نشأت الوحدة الرأسمالية الأوروبية من خلال معاهدة ماستريخت والتي كانت أهم نقاطها: إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي بين الدول الأعضاء، وكان على الدول التي ترغب في الانضمام لهذا الاتحاد النقدي والحصول على اليورو كعملة لها أن تخضع لمجموعة شروط يضمن فيها الاتحاد الحفاظ على ثبات واستقرار العملة الجديدة. وتتنوع الشروط بين شروط مالية وأخرى تتعلق بمستوى أسعار الفائدة وبسعر الصرف، وحددت الشروط المالية نسبة عجز في ميزانية الدولة العضو لا تزيد عن حاجز ال 3% ونسبة دين عام لا تتعدى ال 60% كأهم الشروط.

## هل حقق الاتحاد الاوربي أهدافه

اليوم، وبعد 23 عاماً على معاهدة ماستريخت،

بعد أن سلكت الولايات المتحدة الأمريكية مع مختلف الملفات الدولية في الفترة السابقة نهج «الدفع نحو حافة الهاوية» عبر التصعيد السياسي والعسكري، ها هي تقف الآن على الحافة وحيدة، فمع استمرار هبوط البورصة الأمريكية، وتضاعف أعداد المصابين بفيروس كورونا المستجد إلى أكثر من 100 ألف، وعجز النظام الصحي في البلاد، باتت واشنطن بموقع خطير.

## من يقف على حافة الهاوية الآن؟



إن الوباء الفيروسي الذي عمّ العالم، قد دفع الجميع إلى التصرف وفقاً لأولوياته القصوى، وبين حياة الناس وحياة الشركات التجارية والمصارف، انقسمت الدول الكبرى في سلوكها داخلياً وخارجياً، ففي حين أن الصين وروسيا ترسل المساعدات الإنسانية والمعدات والفرق الطبية، تستغل الولايات المتحدة الظرف الجاري بالحسابات السياسية والعقوبات الاقتصادية على مختلف دول العالم، إن هذا الوباء الفيروسي «الطاري» والذي سينتهي عاجلاً أم آجلاً، قد فضح وضرب الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الغربية عموماً بشكل «دائم» وعلى كافة المستويات من غير رجعة.

■ ملاذ سعد

### إنساني ما فوق سياسي

منذ أن ظهرت أولى الإصابات في الصين، ولاحقاً أولى الإصابات في إيران، استثمرت واشنطن الأزمة الناشئة في كلتا الدولتين إعلامياً واقتصادياً، طيلة ثلاثة أشهر، فتبدي «التعاطف» مع المصابين وتقييم «النقد الإنساني والأخلاقي» على أداء حكومتي البلدين متهمه إياهم بعدم المسؤولية والضعف وما شابه، للتجريح والتصعيد السياسي، بالإضافة إلى الدفع نحو انسحاب الشركات الاقتصادية من الصين بذريعة الوباء. مع بدء تفشي الوباء في إيطاليا، بدأت تتخفّف الخبرة الأمريكية تلك، ومع وصوله إلى أراضها، تغير سمّتها تماماً: ليصبح الوباء لا يمكن السيطرة عليه، وتوقعات بإصابة الملايين، ويظهر فشل النظام الصحي الأمريكي، ودون «تصيد» من الصين. بعد هذه الضربة الكبرى، بالفارق المهول بين النجاح الصيني والفشل الأمريكي، استمرت واشنطن بالبروباغندا ضمن حدود المحاولات الإعلامية البائسة، لتسمي الوباء «فيروس ووهان»، فتأتي الردود الشعبية على هذا القول قبل التصريحات الصينية نفسها، متهمين الإدارة الأمريكية بالعنصرية، وفي اجتماع مجموعة العشرين، استكرتت الدول الأوروبية هذا الاسم تماماً.

بعد أن تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية عدد إصابات الصين، ونسبها حاكم ولاية نيويورك

المتكررة والمتصاعدة بالاغثة بسبب تفشي الفيروس فيها ونقص المعدات الطبية وعجز المنظومة الصحية، طرأ تغير جديد في السلوك الأمريكي إعلامياً وسياسياً: لتراجع عن تسميته بـ«فيروس ووهان»، وتطلب التعاون والمساعدة من بكين. نشر ترامب تغريدة على تويتر عقب اتصاله مع الرئيس الصيني شي جين بينغ: «قد ناقشنا تفاصيل مهمة حول كورونا الذي يغزو كوكبنا ... لقد توصلت الصين إلى معرفة كبيرة وبات لديها فهم قوي ودراية كبيرة تجاه الفيروس.. نحن نعمل معا بشكل وثيق»، وأوضح الطرف الصيني في المقابل استعداد بلاده على مساعدة واشنطن.

أما بالنسبة للإيرانيين، فرغم مطالبة طهران وموسكو برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة قسراً، للتمكن من إدخال المعدات والفرق الطبية الضرورية لمواجهة الوباء، تسلك واشنطن سلوكاً مغايراً، فتقرض عدداً جديداً منها، دافعة الشعب الإيراني الذي كانت «تحزن» عليه إعلامياً، نحو الهلاك، في محاولة لضرب النظام الإيراني وتطور البلاد الاقتصادي. إن الوباء الفيروسي قضية إنسانية ما فوق سياسية، هذا ما توضحه بكين وموسكو وطهران وهافانا والخب بالافعال والنتائج، بينما تؤكد واشنطن علانيةً بمتاجرتها واستغلالها في القضية الإنسانية لصالح خطتها ومطامعها السياسية والاقتصادية.

### الجدار مع المكسيك... يحميه المكسيكيون!

من المفاصل الرئيسية التي واجهت

بالنسبة للنظام الأمريكي، فالأضرار السياسية التي غداها بعد تراجع البورصات، والتي نتجت عنه بالتوازي مع سابقتها ضمن السلوك والمواقف الأمريكية، قد خلخلت البناء الأمريكي كله وعزت منظومة الوهم المحيطة به على مستوى السياسة والوعي الشعبي في الداخل والخارج.

فداخلياً، شكّل هذا الأمر، بفشل المنظومة الصحية وعجز الإدارة عن مواجهة الأزمة، صدمة كبيرة بالنسبة للشعب الأمريكي، وترافقت هذه الصدمة مع إجراءات أكثر قسوة بعدم دفع تعويضات غيابات العمل، بالإضافة لدعمها القطاعات التجارية والمالية للحد من انهيار البورصة عوضاً عن دعم المنظومة الصحية، وبالإضافة إلى ذلك، الارتفاع الهائل والسريع بعدد العاطلين العمل دون تعويضات.

وعلى المستوى الخارجي، دخل كل الغارقون بالوهم الأمريكي في صدمة أيضاً أمام هذا العجز، وأمام الوحشية المعلنة بالتعاطي مع الأزمة وتحديداً بالدول المفروضة عليها عقوبات اقتصادية، وصولاً إلى إصابة الجنود الأمريكيين أنفسهم في الداخل والخارج، تلك «القوة الضاربة» التي بعد كل تراجعها السابق، جاء كورونا ليدفعها بعيداً نحو الحافة.

إن كل هذه التطورات السريعة والكبيرة قد صنعت ردود فعل بحجمها أيضاً اتجاه الإدارة الأمريكية ومجمل نظام القائم، هذه الردود لا تزال في مرحلة كمون الآن باستمرار الوباء، ولكنها ستتفجر عند انتهائه، إن لم يكن في أثنائه.

إدارة ترامب منذ انتخابه رئيساً، وكانت نقطة مواجهات سياسية عدة لسنوات، هي بناء جدار حدودي مع المكسيك لمنع عبور اللاجئين من الجنوب، وقد أدى الديمقراطيون والجمهوريون مسرحيات كبرى وطويلة حول هذا الأمر، وبخلافات حول مصدر تمويل هذا الجدار، لتنتهي بسحب حصة أولية من الخزينة الأمريكية وشرعوا ببنائه. الآن، يحمي ويشكر المكسيكيون هذا الجدار، بل ويتظاهرون ويطالبون بتقويته وتشديد نقاط المراقبة عليه لمنع المهاجرين الأمريكيين نحو أراضيهم!

فحتى اللحظة، لم يتجاوز عدد المصابين ألف في المكسيك، بينما أمريكا بها 123 ألف، وعلى إثر تزايد عدد المصابين في الولايات المتحدة، والأزمة الصحية، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل إلى 3 ملايين، انقلبت موجة الهجرة من الشمال إلى الجنوب، وبسبب هذا الأمر، يخشى المكسيكيون توافد مصابين إلى بلادهم مما يعرضها لخطر الانتشار أكثر، ليتظاهروا مطالبين الحكومة المكسيكية بإغلاق الحدود وتعزيز القدرات الطبية لإجراء الفحوصات والحجر على المصابين.

إن الموقف بالنسبة للمكسيكيين هنا ليس رداً على السلوك الأمريكي، بل قضية صحية خالصة ومشروعة حرصاً على بلادهم وشعبهم، ولو أنّ لهم قدرات نظام صحي قادر على احتواء الجائحة، لربما قاموا بتكسيير هذه الحدود عوضاً عن إغلاقها.

### بين السقوط والسقوط

ربما، ما بعد كورونا ليس كما قبله



يحمد

المكسيكيون

ويشكرون جدار

ترامب الحدودي

بل ويتظاهرون

ويطالبون

بتقويته وتشديد

نقاط المراقبة

عليه لمنع

المهاجرين

الأمريكيين نحو

أراضيهم

## الصورة عالمياً

## احتجاجات الغرب تعري ضعف المنظومة



يطرح ما يجري في العالم اليوم مجموعة من الأسئلة لم يعد بالإمكان حصرها، هل فيروس هو السبب في كل ما نشهده اليوم؟ هل ستعود الحياة كما كانت أم أننا نشهد لحظة تحول؟ ولكن السؤال الأهم الذي سيهيمن على العالم قريباً: هل يمكننا تجنب ما يحدث اليوم في المستقبل؟

## ■ عتاب منصور

تقول آخر الأرقام أن هذا الوباء العالمي الذي حصد أرواح أكثر من 22 ألف شخص حتى اللحظة، أجبر أكثر من ثلاثة مليارات شخص ملازمة بيوتهم، أي نصف تعداد سكان الأرض تقريباً، وهنا تظهر مشكلة النظام العالمي الذي ظهر عاجزاً عن التعامل مع مشكلة بهذا الحجم، مليارات البشر سيصرفون مخدراتهم القليلة إن كانت موجودة أصلاً، ويخسر الملايين فرص عملهم التي كانت تكفيهم حد كفاف يومهم، وسيرتفع هذا الرقم كل يوم فنحن مقبلون على أعنف أزمة بطالة في تاريخ البشرية، ولكن كارثته كهذه لن تمر دون فتح كل الدفائر القديمة، فالشعوب باتت اليوم مضطرة لأن تسأل عن كل البضائع التي أنتجتها المعامل طوال قرون مضت، وتبدأ الإضرابات والاحتجاجات العالمية، فأرباب العمل يجبرون العمال على العمل وهو ما يعرض صحتهم و صحة عوائلهم للخطر أو يجري فصلهم «مؤقتاً».

## لمحة عالمية سريعة

لا تتوفر في أنحاء أوروبا الاختبارات والرعاية الصحية لكتلة واسعة من العمال، الذين يطلب منهم في كثير من الأحيان تناول المسكنات والانتظار في المنزل. وهو ما حدث مثلاً مع إحدى العاملات جنوب لندن، كايلا ويليامز، وهي أم لثلاثة أطفال، أخبرها المسعفون أنه لا يمكن إدخالها إلى المستشفى لأنها «ليست أولوية»، لتفارق الحياة في اليوم التالي.

ونفذ عمال المعادن في منطقتي ميلانو وروما في إيطاليا إضراباً ليوم واحد دعت إليه النقابات للمطالبة بالتأمين الصحي، في وقت تتواصل فيها إضرابات عمال شركة «أمازون»، ويتجهز عمال آخرون ما زالوا مجبرين على العمل في قطاعات البريد والبقالة والبنوك للإضراب، مطالبين بتأمين حماية ومعدات مناسبة. وبالمثل، يطالب عمال شركة «أمازون» في بعض مناطق فرنسا بالحق في الحصول على إجازات مدفوعة الأجر نظراً للتهديد الوشيك على حياة العمال، وهو حق من المفترض أنه مضمون بموجب القانون الفرنسي. في وقت تشمل فيه الاحتجاجات مصانع PSA وتويوتا، ورينو، وبومباردييه، وحوض بناء السفن شانتينييه دو لانغونتيك.

ونفذ عمال النظافة في ولاية بنسلفانيا الأمريكية إضراباً عاماً بسبب المخاوف من أن بعض العمال أصيبوا فعلاً بالفيروس، ورغم ذلك لم يتم تأمين لوازم الحماية الصحية لهم. كما رفض أكثر من ثلثي بناء السفن في شركة «بات إيرون وركس» التي تنتج سفناً عسكرية وتجارية في ولاية مين شمال شرق الولايات المتحدة الذهاب إلى العمل، بعد اكتشاف إصابة مؤكدة بين العمال بفيروس كورونا، وذلك بعد أن أصدر البيت الأبيض توجيهات لمقاولي الدفاع بمواصلة العمل بشكل طبيعي في الشركة «من أجل مصلحة الأمن القومي الأمريكي».

ورفض عمال النقل العام في ولاية ألاباما

تشغيل حافلاتهم خوفاً من انتقال عدوى كورونا إليهم، ونفذوا إضراباً نجح في دفع هيئة النقل لاتخاذ تدابير متواضعة، مثل: تخفيض عدد ركاب الحافلة الواحدة إلى 15 ركاباً مما يخفف من انتشار الفيروس.

ونفذ عمال الدواجن واللحوم في ولاية جورجيا الأمريكية تظاهرات عدة طالبوا خلالها بظروف عمل صحية، وتعويض عن خطورة العمل، وذلك بعد تأكيد إصابة عدد من العمال بالفيروس.

## هل من مخرج؟

تتمنى الأنظمة اليوم عودة الزمن إلى الوراء فالمجهول المخيف الذي طالما أخافت شعوبها به أصبح كابوساً يومياً يحرمها النوم، فالوقت الطويل والذي مر دون حساب انتهى أخيراً، ما سيجري الآن هو صدام على الثروة المكسدة بأيدي قلة قليلة، ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية من ما يقارب 250 ألف إلى أكثر من ثلاثة ملايين في شهر واحد، يعني أن أضعاف هذا الرقم لن يستطيعوا سداد ديونهم ولن يستطيعوا دفع أجرة بيوتهم وضمن طعامهم، وهذا لن يكون ظاهرة محلية أمريكية أو أوروبية بل هو ظاهرة عالمية، فالدول التي لا تزال قادرة على دفع رواتب بطالة لمواطنيها، لن تستطيع الاستمرار، فالمشكلة أكبر من انتشار فيروس، فالالاقتصاد العالمي المترنح تلقى على ما يبدو ضربة قاضية، لن تحل إلا باسترداد الثروات المنهوبة وقلب طاولات «مجالس الإدارة».

- رحبت جماعة «أنصار الله» الحوثية بإعلان «العربي» بقيادة السعودية دعمه لقرار الحكومة اليمنية بقبول دعوة الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في اليمن.

- صرح وزير الخارجية الفنزويلي خورخي أرياسا، بأن الاتهام الأمريكي للرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو بالتورط في تجارة المخدرات، دليل على «يأس النخبة» في واشنطن.

- رغم الأزمة الصحية والإنسانية رفض صندوق النقد الدولي تلبية طلب من الحكومة الفنزويلية لمنحها قرضاً قدره 5 مليارات دولار لمساعدتها في ردع فيروس كورونا بذريعة عدم الاعتراف بسلطة الرئيس نيكولاس مادورو، دولياً.

- على الرغم من استمرار أعمال العنف وتفشي فيروس كورونا المستجد الذي سبب أول وفاة في البلاد يوم السبت، بدلي الناخبون في مالي بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية.

- تسلّمت السلطات الجزائرية دفعة أولى من مساعدات طبية منحتها الصين لمكافحة انتشار وباء كورونا المستجد، وفقاً لما أفادت به وكالة الأنباء الجزائرية.

- دعا رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي الاتحاد الأوروبي إلى عدم ارتكاب أخطاء فادحة في عملية مكافحة فيروس كورونا المستجد، وإلا «فإن التكتل الأوروبي بكامله قد يفقد سبب وجوده».

المشكلة أكبر من انتشار فيروس فالالاقتصاد العالمي المترنح تلقى على ما يبدو ضربة قاضية لن تحل إلا باسترداد الثروات المنهوبة وقلب طاولات «مجالس الإدارة»

# كورونا في الغرب قد يلد



سلطات وتشريعات تسمح بتجريم الإعلام بذريعة حماية الأمن الوطني. ولا يبدو أن الأمور ستقف عند هذا الحد.

## دور الجيش في الأزمة العالمية

إن كُنّا إنسانيين حقاً ومهتمين فعلاً بالحصول بشكل فوري على وسائل الدعم والراحة لجميع الناس المتضررين والمهددين بانتشار فيروس كورونا، وذلك دون النظر إلى جنسيتهم أو إقامتهم، فربما الخطوة الأولى الأكثر أهمية لتحقيق ذلك ستكون بإيقاف الجيش الأمريكي ومنعه من إلحاق المزيد من الضرر المستمر بالشعوب الطيبة جداً للانتشار الفيروسي. فبعد خمسة أعوام من الحرب الأمريكية-السعودية على اليمن، النظام الصحي هناك مدمر؛ فقد وثقت مجموعات الأطباء لأجل الإنسانية 120 هجوم على منشآت طبية ما بين آذار 2015 ونهاية 2018 فقط، الأمر الذي ترك البلاد طيبة جداً لانتشار الفيروس. ألا يجب علينا أن نعتبر الدعوة لإيقاف المشاركة الأمريكية المباشرة وغير المباشرة في هذه الحرب من أولوياتنا الرئيسية للاستجابة لانتشار الفيروس؟

عندما ندعم الجيش نقوم بذات الوقت بتدعيم الخطط الإمبريالية التي يشكل الجيش جزءاً منها. تتصرف إدارة ترامب كوكيل لهذه الخطط الإمبريالية بتشييدها للعقوبات على إيران في الوقت الذي يعاني فيه العالم من الوباء، وذلك رغم التحذيرات بأن العقوبات تمنع إيران من الحصول على المعدات الطبية اللازمة وتزيد من الوفيات بفيروس كورونا. إيران هي واحدة من الدول التي ضربها الفيروس بشدة، فلماذا لا تنهي الولايات المتحدة العقوبات؟ إن ما قامت به أمريكا هو العكس، حيث اغتالت الجنرال الإيراني قاسم سليمان

استخدام الاستجابة العسكرية. ففي ليلة السبت أعطى الرئيس ترامب أوامره لتفعيل وحدات الحرس الوطني في ولايات نيويورك وكاليفورنيا وواشنطن «الحرس الوطني: وحدات عسكرية مختلطة مؤلفة من ميليشيا احتياطية وقوات نظامية دائمة من الجيش الأمريكي العامل، ويتم تفعيلها في حالات الحرب والطوارئ الوطنية لتكون مسؤولة عن دعم السلطات وحفظ الأمن وخلافه، وقد تم تفعيلها في عدة مناسبات أشهرها قمع العصيان والمظاهرات ضد اجتماع منظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل عام 1999».

تم تفعيل هذه الوحدات ضمن الوضع الفدرالي، ما يعني بأن الدولة المركزية هي من ستمولها، لكنها ستلتقى أوامرها من سلطات الولاية. كما قامت جميع الولايات الأمريكية الخمسين بالإضافة لبورتو ريكو وغوام وجزر العذراء الأمريكية بتفعيل وحدات الحرس الوطني الخاصة بالولاية للمساعدة باستجابة الولاية لوباء فيروس كورونا. وتأتي التقارير تبعاً بأن الأمر لن يقتصر على الحرس الوطني، فوزارة الدفاع أعطت الأمر للجيش الأمريكي العامل بالتحضر للعب دور أكبر في الاستجابة لفيروس كورونا، ومن ضمن عمليات الاستجابة هذه تأتي المهمة المثيرة للريبة المتمثلة في قمع «الاضطرابات المدنية» وتطبيق القانون.

إن الإشارات الآتية من حول العالم لا تعدّ ولا تحصى عن قيام الحكومات باستخدام الأزمة كذريعة لتوسيع الدولة الأمنية. ففي الكيان الصهيوني كمثال، استخدم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والفيروس لإيقاف محاكمات الفساد الجارية، ولتطبيق إجراءات «أمنية» شاملة. كما استغلت الحكومات في عدة دول أوربية أزمة انتشار الفيروس للسيطرة على

بجتاح العالم الغربي اليوم وباء آخر إلى جانب وباء فيروس كورونا المستجد: إنه التحول للعسكرة المفرطة، سواء من خلال تحويل قوى الشرطة إلى جنود حرب، أو من خلال استخدام الجيوش والمؤسسات الأمنية في المدن لحفظ الأمن، وذلك بذريعة قدرتهم التنظيمية للتصدي للوباء. إن التنظيم الجيد للمؤسسات العسكرية يجعل اللجوء إليها خياراً منطقياً للناس الذين يعانون من هشاشة حكوماتها وانظمتها السياسية، وهو أمر مفهوم ولا يمكن إنكاره. لكن الركون إلى هذا الخيار وحسب، دون النظر إلى آثاره الجانبية هو بمثابة انتحار. فالطبقة المهيمنة التي تملك حتى اليوم تمويل وتنظيم هذه الجيوش تريد بشدة فرض الدولة الأمنية التي تديم مصالحها وخاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي ستفتح بوابة الجحيم عليهم. علاوة على أن الركون إلى هذه المؤسسات يعني زيادة تمويلها وتعزيزها بدلاً من تعزيز المؤسسات العامة التي من مسؤولياتها لولا الهشاشة الحاصلة فيها أن تتصدى لهذا النوع من الأزمات. كتعب ساره لازار مقالاً عن هذا الأمر تقدمه في قاسيون للوقوف على المرحلة القادمة في العالم الغربي الذي يتجه بخطى سريعة نحو العسكرة.

## ■ ساره لازار

### تعريب: عروة درويش

الحجم سنة تلو أخرى. ثم في هذا اليوم، وبسبب الحجر الصحي، مرت هذه الذكرى دون أية إشارة.

لكننا بحاجة لهذه الذكرى اليوم. فمع فشل السياسيين على طول العالم الغربي في خلق حالة استجابة طوارئ يمكنها تزويدنا بشكل فوري بالمواد اللازمة لإراحة الملايين من الناس اليائسين المحتاجين، بتنا نرى المزيد والمزيد من الدعوات كي تقوم الجيوش والقوات المسلحة بسد الثغرات. اليأس الذي يشكل الدافع لهذه الدعوات مفهوم بشكل جيد، لكن علينا ألا نتحول دون وعي إلى المؤسسات العسكرية وفرقها الطبية وخدماتها اللوجستية، وعلى رأسها الجيش الأمريكي، دون أن ندرك أن هذه الجيوش نفسها راعية لعنف غير معقول. فمذ غزو العراق إلى الوباء العالمي الذي نعيشه اليوم، استخدمت هذه المؤسسات العسكرية والأمنية لقمع الناس داخل البلدان الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

## احذروا السياسيين

هذا الأمر طارئ بشكل خاص إذا ما أخذنا بالحسبان تحرك السياسيين السريع نحو

في 18 آذار خرج عمدة مدينة نيويورك بيل دي بلاسيو على قناة السي.ان.ان يلتمس من الرئيس ترامب أن يستخدم جيش الولايات المتحدة للاستجابة لفيروس كورونا. قال دي بلاسيو بكل وضوح: «أريد فرقهم الطبية المصنفة من الدرجة الأولى، وأريد دعمهم اللوجستي، وأريد قدرتهم على جلب الأشياء من المصانع على طول البلاد عندما تكون بأمر الحاجة إليها. القوة الوحيدة في أمريكا التي يمكنها فعل ذلك بفاعلية وسرعة هي جيش الولايات المتحدة الأمريكية».

في اليوم التالي في 19 آذار، كانت الذكرى السابعة عشرة للغزو الأمريكي للعراق، فعل الاعتداء الكارثي الذي خلف تبعاً للتقديرات أكثر من مليون قتيل عراقي. منذ عام 2003، وهو العام الذي اعتبر عام التظاهر ضد الحرب حيث احتل المحتجون على الحرب الساحات والتظاهرات ضد القواعد العسكرية، وملاّت الأرجاء، ونحن نشهد تراجعاً مطرداً لهذه التظاهرات من حيث

الطبقة المهيمنة التي تملك اليوم تمويل وتنظيم الجيوش تريد بشدة فرض الدولة الأمنية التي تديم مصالحها وخاصة في ظل الأزمات الاقتصادية

# دولاً أمنية عسكرية

بأسلحتها، الأمر الذي جعلنا نسمع بشكل مستمر عن قتل الأمريكيين الأبرياء الذين لم تسنح لهم فرصة إثبات براءتهم قبل افتراض إدانتهم. لا يمكننا أن نحتمل المزيد من هذا عبر جنود جيش الولايات المتحدة».

## توسيع خيالنا السياسي

الأمر الواجب اليوم على أقل تقدير هو جعل حماية الناس من تمادي القوات العسكرية محل نقاش صاخب في الفضاءات العامة. الحقيقة التي لا يتم تناولها في الإعلام السائد في بلادنا هي: أن حكوماتنا تميل بشكل تفضيلي نحو العسكرية، ونحو تكليف وزارة الدفاع بأداء واجبات يجب أن يقوم بها مدنيون. يجب علينا أن نغير على المدى الطويل هذا السلوك لدى دولنا. بعد كل شيء، ليس انتشار فيروس كورونا هو الأزمة الوحيدة التي نواجهها اليوم. عندما نبدأ باستشعار آثار التغير المناخي فهل سنقوم بتسليم قيادة البلاد لأصحاب الرتب العسكرية غير المنتخبين؟ هل سنقوم كلما واجهنا جفاف أو عاصفة شديدة بتوسيع الدولة الأمنية بينما نقوم بتقليص دولة الرفاه؟

علينا بدلاً من تعزيز دور الجيوش في أوقات الأزمات أن نبني برامج اجتماعية مدنية صلبة لا تنهار لهشاشتها، مثل: الرعاية الصحية للجميع، وإصلاح سلوكنا تجاه الكوكب والبيئة، وبرامج تسمح لنا أن ننقذ بشكل فاعل وكفؤ على الدعم الصحي والاجتماعي لنواجه من خلالها الأوقات العادية وظروف الأزمات. من حيث المبدأ، فالمؤسسات الصحية المدنية القائمة كانت هي من يجب أن تلعب هذا الدور، لكن بعد أن تم تقييدها وإعطائها صلاحيات محدودة، فهي غير مؤهلة للتعامل مع نطاق الأزمة الحالية.

لكن علينا ألا ندفع ثمن فشل ميخيلتنا السياسية في الوقت الحالي. الحكومات الغربية، ومنها الولايات المتحدة يجب أن تتفق تريبونات الدولارات للإبقاء على ملايين الأشخاص الذين يخسرون أعمالهم وسط هذه الأزمة. علينا أن نستخدم جميع الخيارات الموجودة لدينا: فلنحوّل مكاتب الشركات وغرف الفنادق إلى مشاف ومساكن لمن ليس لديهم مساكن، ولنعلّق إيقاف المياه وقطع الكهرباء ولنخرج الناس ذوي الأحكام الخفيفة من السجن المكتظة، حيث ينتشر الفيروس بلا توقف. كما قالت سيندي وايزنر، المديرية التنفيذية لتحالف العدالة: «يمكن لتخصيص الموارد ولخلق الوظائف أن تحدث من خلال رعاية المجتمعات المحلية وتزويد الجميع بالبضائع الاجتماعية على قدم المساواة، بدلاً من اللجوء للعسكرة وجلب الأسلحة والدبابات.

هناك طرق يجب أن نطالب باتباعها في هذه اللحظة، ستحقق نقلة نوعية فيما يخص رفاهنا وأماننا». وجزء من هذه الطرق أن يزِيل الجيش الأمريكي طغيانه عن الناس حول العالم الذين بأمس الحاجة لمجابهة الوباء دون عقوبات وحرب، ونحن بدورنا أن نوقف الإنفاق العسكري لا أن نزيده.

الإفراط في العسكرة استراتيجية طوارئ قصيرة النظر رغم إغرائها، لكن انتشارها في كل مكان هو شهادة على إخفاقات دول الرفاه الغربية، والاستعاضة عنها بمؤسسات عامة قوية تحت السيطرة المدنية الشعبية هي خطوة تتطلب بناء مؤسسات لوجستية قادرة على الوقوف في وجه الأزمات، وذلك لا يقتصر على الأزمة الحالية، بل على الأزمات التي قد تطرأ لنا لاحقاً.



أورلينز إلى معسكر للجيش، يتجول فيه آلاف العسكريين من الضباط الفيدياليين والمحليين، ووراءهم قوات الحرس الوطني والجنود العاملون».

في 17 آذار أعلن حاكم كاليفورنيا غافين نيوسوم بشكل صريح عن إمكانية تطبيق القانون العرفي، رغم تراجعته عن هذا التصريح في وقت لاحق. وفي ذات الوقت وكما جاء في تقرير لمرکز بوليتيكو، فإن وزارة الدفاع تطلب الحصول على سلطات طوارئ مطلقة لاحتجاز الناس بدون حدود ودون تقديمهم للمحاكمة، وذلك بذريعة القدرة على مواجهة فيروس كورونا. إننا اليوم نقف تماماً عند حافة توسيع سلطات الحكومة لاحتجاز ومراقبة الناس. يعيد هذا إلى أذهاننا الفترة التي تلت حادثة 11 أيلول، والتي رأينا فيها الحكومات على طول العالم الغربي تمرر قوانين القمع والشمولية الوطنية.

إن مناهضي الحرب على مرّ السنين الماضية كانوا يتصارعون مع المسألة المفترضة: «الدور الإنساني» للمؤسسات العسكرية، الأمر الذي يستمر صانعو السياسات من خلاله بتبرير إرسال الجيوش للحروب الوحشية. ذكرت منظمة «أبوت فيس» المناهضة للحروب في تقرير لها بعنوان: «الجنود ضدّ الحرب» للباحث دريك لوغان بأن علينا خلال انتشار الفيروس أن نرسم خطأ فاصلاً بين ما هو مقبول كاستجابة عسكرية للوضع وبين ما سيعدّ تخطياً للحدود. كتب:

«الذي سيكون غير مقبول بشكل محدد بالنسبة للمجتمعات في الولايات المتحدة هو قيام الجنود بحمل أسلحتهم وبقية عتادهم العسكري الخاص بالمعارك والتجول بها في الشوارع... لقد شهدنا بالفعل القيام بالعسكرة الثقيلة لقوات الشرطة التي تملأ الشوارع

أن انتشار الفيروس في أي جزء من العالم، سيؤثر على كامل العالم، والعالم الغربي والولايات المتحدة كما نرى ليسا بأمّن.

## ليست منظمة صحية

إن نقاش تدخل الجيوش ونزولها للشوارع في سياق الأزمة ليس له وجه واحد فقط، فوجهه الآخر هو وضخ المزيد من الأموال في وزارات ومؤسسات الدفاع وعلى رأسها البنتاغون. يمكننا فهم دعوات الناس، فهم يائسون، وقليلة هي المؤسسات العامة المنظمة اليوم بشكل يسمح لها بتحويل المباني إلى مشاف والقيام بسرعة بتوزيع الاختبارات والموارد الطبية والغذاء، أي العمل بالشكل الضروري للتعامل مع فيضان المصابين بفيروس كورونا. الحكام المحليون والعمدات ليس لديهم الكثير ليفعلوه سوى اللجوء للجيش، وذلك يعود بشكل جوهري لكونهم بغالبيتهم قطعة أخرى في مشهد فشل النظام السياسي.

لكن ورغم هذا، فالجيوش والمؤسسات العسكرية المتنوعة ليست منظمات للصحة العامة: بل هي مؤسسات منظمة بحيث تكون وسيطاً للحروب والاحتلال والمعارك بالوكالة، وعلى رأسها جيش الولايات المتحدة مع قواعده العسكرية الـ 800 حول العالم. لدينا كل الأسباب المنطقية لتخيل هذه المؤسسات بوصفها قوى أمن شرسة تجول الشوارع في العالم الغربي المتشدق بالديمقراطية، وتتبع إجراءات عقابية بحق الناس اليائسين المحتاجين للغذاء ولأموال الإيجارات.

عندما تمّ تفعيل الحرس الوطني في نيو أورلينز في أعقاب إعصار كاترينا، تحولت إلى قوات تطبيق قوانين عقابية على نطاق واسع. فكما ذكر تقرير للنيويورك تايمز في أيلول 2005 ورد فيه: «تحولت نيو

وأجبرت البلاد على الدخول في شبه حرب مفتوحة بدلاً من المساعدة في الحرب على الفيروس.

المساعدات العسكرية الأمريكية تسمح للكيان الصهيوني بإقامة حصاره الاقتصادي والعسكري المستمر منذ أربعة عشر عاماً على غزة، وهي أحد أكثر الأماكن اكتظاظاً بالسكان في العالم، والتي فيها حتى اليوم حالتان إصابة بفيروس كورونا مؤكدة. يعيش في غزة مليوني شخص، ويوجد فقط 62 منفسة. لماذا لا تعتبر الولايات المتحدة سحب دعمها العسكري للكيان أولوية تسمح بدخول الأدوية والمساعدات الطبية لمحاربة كورونا؟

في فنزويلا أهلكت العقوبات الأمريكية القطاع الصحي ما أدى لموت 40 ألف شخص بين عامي 2017 و2018 وفقاً لبعض التقديرات، وهناك اليوم 42 حالة إصابة بفيروس كورونا مؤكدة. لماذا لا يتم رفع هذه العقوبات كجزء من الحرب على الفيروس؟

ليس خافياً على أحد مدى الضرر الذي يلحق بهذه الأماكن جراء العقوبات والأعمال العسكرية التي تشارك فيها الولايات المتحدة. فكما قال عاطف موساني، ممثل منظمة الصحة العالمية في اليمن: سنشهد عاصفة كارثية لا تهدأ حال وصول الفيروس هنا». وينطبق ذات الشيء على الأماكن التي ساهمت الولايات المتحدة بإضعاف أنظمتها الصحية عبر العقوبات أو الحرب المباشرة أو الحرب بالوكالة أو القصف الجوي. إن فشلنا باتخاذ خطوات عاجلة لإيقاف الضرر الحاصل بسبب المؤسسة العسكرية الأمريكية، يعني بأن الولايات المتحدة ستستمر في تعريض العالم لخطر الفيروس. ورغم عدم حصول هذا الأمر على القسط اللازم من التغطية، فمن المعروف

الإفراط في العسكرة استراتيجية طوارئ قصيرة النظر رغم إغرائها لكن انتشارها في كل مكان هو شهادة على إخفاقات دول الرفاه الغربية

# المسرح على خشبة الحياة!



العرض فيبدوون برؤيته بمنظور نقدي جديد..

العرض المسرحي تجربة حياة متغيرة تتجدد من يوم إلى يوم، انسحاب الحضور له أثر، وانسحاب أحد أطراف الحوار كفيلاً بإيقاف التجربة كلها، وقد حدث هذا فعلاً ذات مرة.. أما في السينما مثلاً، فقد ينسحب كل المشاهدين دون أن يتوقف هذا الفعل الشريطي السينمائي الدائر في ديمومة لا تاريخية، وسلطوية. لأن الفيلم هو في النهاية مجموعة من الصور الثابتة التي لا يمكن أن يتناها إرادة الجمهور الحاضر.. الفيلم هو أسطورة الثبات التي تتكرر من يوم إلى يوم بعيداً عن واقع المتفرج الحي، أسطورة تحيا مجازياً في فضاء المطلق!

## صراع بين إنسان وإنسان!

المسرح صراع، ولكنه ليس صراعاً بين أفكار مجردة، بل صراع بين إنسان وإنسان. وهو ليس صراعاً ناجماً عن طبيعة شريرة وطبيعة خيرة، بل عن رؤية واضحة للظروف المحيطة بكل منهما. ولهذا لم يعد من الضروري دائماً أن نقدم الرأسمالي أو الإقطاعي أو جندي الاحتلال بصورة كاريكاتيرية كريهة، فنحن لا نقف ضده بسبب صفاته الشخصية كالبخل والجشع أو السكر أو الاعتداء على النساء، نحن نقف ضده حتى حين يبدو كشخص لطيف ورحيم. إننا نقف ضده بسبب وضعه وعلاقته بنا: علاقة الاستغلال والاضطهاد والقمع بكافة وجوهها. وهذا النمط من التعاطي مع الأمر له تأثير سلبي جداً لأنه يبعد الجمهور عن الاهتمام بالعلاقة الحقيقية مع خصمهم.

علينا ألا نورط أحداً بقبول الحياة كما هي لأن «الحياة سيئة كما هي وستظل سيئة طالما هناك من يمارس الضغط على الآخرين- بريخت».

## حياة الإنسان في المسرح..

يعي الإنسان في المسرح في كل لحظة جسده من خلال تلامسه مع من يجاوره، كما يعي جسدية الممثلين، ويستطيع بنظرة أن يقدر ميزانية العرض من خلال الملابس والديكور، كما يعي وجود المؤسسة الرقابية من خلال جنود حراسة المكان، وقد يذكره انقطاع التيار الكهربائي مثلاً بالحالة الاقتصادية العامة للبلاد، وربما يلاحظ ويتنبه إلى قلة عدد النساء بين الجمهور، فيتذكر العادات والتقاليد التي تكبل حركة المرأة في مجتمعه، ويستطيع أيضاً من خلال ملابس الجمهور أن يحدد مواقفهم الاجتماعية ودرجة ثرائهم أو فقرهم، وقد يوظفه من الاستغراق في العرض صراخ طفل رضيع فيأسى لحال الأطفال في بلاده، ذلك كله يؤكد كون الإنسان بالفعل يعيش تجربة تفكيكية تستنفر فيها كل قواه وحواسه...

## دور الإنسان في المسرح..

يمكن وصف المسرح بكونه تجمعاً ديمقراطياً يمارس الإنسان فيه حريته في كل لحظة؛ حرية الموافقة والاعتراض، الاستحسان أو الاستياء، التصفيق أو الصفيق، البقاء أو الانصراف، مع وجود إمكانية حقيقية للعمل الجماعي على إيقاف التجربة المسرحية كلها.. وقد يقول قائل: إن مشاهد «التكنودراما» يستطيع أن يغلق جهاز «التلفزيون» أو الفيديو في حال لم يعجبه ما يعرض، وبإمكانه أن يغادر قاعة العرض السينمائي لعرض سينمائي ما لو أراد، لكن الوضع مختلف تماماً في المسرح؛ فانسحاب متفرج أو عدد من المتفرجين قد لا يوقف عرضاً مسرحياً، لكنه رغم ذلك يؤثر في مساره تأثيراً واضحاً فهو يؤثر في المتفرجين الباقين ويجعلهم يتساءلون ولو للحظة واحدة عن أسباب هذا الانصراف، وقد يكسبهم هذا نوعاً من الشك في جودة

ربما لا يغيب عن ذهن المتابع للنشاطات المسرحية كون أن معظمها - إن لم نقل كلها - لها سمة عامة، وهي تاريس التيار الكهربائي الشعبي، والشحن المعنوي العاطفي المرافق له تجاه الحرية والأحلام المنشودة. بمعنى آخر، وكما يقال في اللهجة العامية، فإنها تعمل وفق آلية «التنفيس»، التي تسعى من خلالها إلى بث روح القبول والخضوع للواقع كما هو في قلب المشاهد وعقله وروحه.

## أحمد علي

### المسرح والفنون الأخرى..

يمكن للمرء بسهولة أن يمسه رواية أو قصة قصيرة، أو قصيدة بين يديه ويبدأ بالقراءة وأن يستلذ بما يقرأ، فهو يعيش تجربة جمالية، لكن فارقاً نوعياً سيحدث عند حضور مسرحية ما، وهو كون ذلك الفرد لا يعيش تجربة جمالية فقط، بل ويعيش أيضاً تجربة تفكيكية تشدذ وعيه، وتظهر العلاقة بين الخطاب الفني «النص المكتوب» وشروط إنتاجه المادية، ولهذه المسألة أهمية بالغة، فهي تسمح شيئاً فشيئاً وعلى مستوى الوعي الشعبي العام بتكوين نظرة تفكيكية تتجاوز طريقة التعاطي المثالية مع الفن؛ وكأنه يجري في الهواء، وكان المبدع كائن أثري لا جسد له!

### متى تولد الظاهرة المسرحية؟

يتميز المسرح بقدرته العالية على خلقة الرؤية الموروثة والمعتادة للعالم، وذلك بحكم قيامه على علامات عدة، خلافاً لأنواع الأدب التي تقوم على العلامات اللغوية فقط، وقدرة الخلقة هذه لا تتعلق بإرادة الكاتب أو المخرج أو الممثلين أو حتى الجمهور، بل هي شرط ضروري لوجود الظاهرة المسرحية، لأنها هي ذاتها وليدة الخلقة، فهي الابنة غير الشرعية لأي نظام اقتصادي-اجتماعي، ولذلك فهي قوة مناوئة شأنها شأن الأشكال

«الحياة سيئة كما هي وستظل سيئة طالما هناك من يمارس الضغط على الآخرين- بريخت»

# التواصل الاجتماعي الروسي باللغة العربية



يتواصل ارتفاع عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي «الشرقية» في العديد من بلدان العالم، كما يتصاعد الخط البياني لكسر الهيمنة الغربية والأمريكية في مجال الإعلام، وخاصة في شبكات التواصل الاجتماعي والاتصالات الحديثة ووسائل نقل المعلومات، رغم أن ذلك لم يظهر بشكل مباشر، ولكن مؤشرات واضحة من خلال تصاعد عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي البديلة في بعض بلدان الشرق مثل وسائل التواصل الروسية والصينية. مثل موقع «vk - فكونتاكتي» الروسي.

## قاسيون

الموقع متاح بلغات متعددة ولكنه يستخدم في الغالب من قبل الناطقين بالروسية. يسمح VK للمستخدمين بمراسلة بعضهم البعض بشكل عام أو خاص، إنشاء مجموعات وصفحات عامة، مشاركة الصور والصوت والفيديو ووضع علامات عليها، ولعب الألعاب القائمة على المتصفح، كما يحتوي على محفظة إلكترونية للنقود بالروبل وهي متاحة للبلدان التي تعرضت للعقوبات الغربية.

بلغ عدد مستخدمي الموقع نهاية 2018 رقم الـ 500 مليون مستخدم وحصل في آب 2019 على المرتبة 19 كأفضل 500 موقع عالمي والمرتبة الأولى للمواقع الأكثر شعبية في العالم وأكبر موقع تواصل اجتماعي في أوروبا.

ويعود تاريخ إطلاق هذا الموقع إلى عام 2006، وقد أطلق المستخدمون عليه لقب «فيسبوك روسيا». وهو من حيث الشكل يشبه إلى حد بعيد موقع فيسبوك، إضافة لكونه سهل الاستخدام، وسرعان ما انتشر خلال السنوات الثلاث الماضية في البلدان المحيطة بروسيا «الجمهوريات

السوفييتية السابقة وجوارها». انتشر الموقع في العالم العربي مبكراً بشكل بطيء وجزئي، أكثرهم في تونس، وسرعان ما ازداد مستخدمو الموقع في البلدان العربية ليلعب عددهم مئات الآلاف في السنوات الخمس الأخيرة. وهو ما جعل إدارة الموقع تضيف اللغة العربية إلى الموقع بداية عام 2020. بالإضافة إلى موقع «فكونتاكتي» الروسي، هناك مواقع تواصل اجتماعي روسية أخرى مثل «أدوكلاستيكي» و«روتيوب» و«موي مير» و«يانديكس زين». كما يزداد عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الصينية مثل «وي تشات» و«كيوزون» وغيرها.

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



تأثرت الأعمال المسرحية لفواز الساجر وسعد الله ونوس وفيصل الراشد وغيرهم بأفكار العدالة الاجتماعية، وظهرت على أيديهم تجارب المسرح الفقير ومسرح الشوارع والمسرح التجريبي. وكتب الساجر قبيل وفاته ربيع 1988: «عصرنا هذا هو عصر الضيق، افتحوا الأبواب والنوافذ. سيقتلنا الضيق! افتحوا الأرض والسماء. سيقتلنا الضيق! افتحوا الكون». في الصورة المسرحي السوري فواز الساجر خلال إحدى الفعاليات الثقافية.



### يسمح بحضور شخص واحد

أعلن مسرح وأوبرا تشايكوفسكي في مدينة بيرم الصناعية الروسية، أن شخصاً واحداً فقط سيسمح له بحضور العروض وسيتم اختياره بشكل عشوائي وقد سمي المشروع، «وجهها لوجه». وبدأ المسرح والأوبرا عروضه على الإنترنت ويسمح لمتفرج واحد فقط بمشاهدة العرض بشكل مباشر في المسرح، بحسب قناة «كولتورا» المحلية. وأدى منع التجمعات والتجول بسبب الحجر الصحي إلى إطلاق إدارة المسرح لهذا المشروع الفريد من نوعه لتوفير تواصل ما بين الفنانين والجمهور. وقالت الإدارة: إننا على استعداد لإقامة الحفلات لشخص واحد، فالمتفرج الواحد له نفس قيمة المسرح مكتمل العدد.



### مسرح البولشوي على الإنترنت

عرض مسرح البولشوي يوم 27 آذار الذي يصادف يوم المسرح العالمي في صفحته على الإنترنت، 6 عروض من «رصيده الذهبي» حسب «تاس»، والتي تتمتع دوماً بشعبية فائقة لدى الجمهور. وتتضمن تلك العروض: أوبرا «بوريس غودونوف»، وأوبرا «عروس القيصر»، وباليه «الحسناء النائمة»، وباليه «كسارة البنديق»، وباليه «بحيرة البجع»، وباليه «ماركو سبادو». وسيعرض أولاً على قناة يوتيوب الرسمية للمسرح الباليه الأسطوري «بحيرة البجع». وصرحت إدارة المسرح: إننا نعيش الآن أوضاعاً صعبة كما تعيشها البلاد كلها. لذلك يسعدنا أن نقدم لجمهورنا، عن طريق الإنترنت، 6 عروض أسطورية نفتخر بها منذ فترة.

## للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/03/29» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

## رسائل سعدالله ونوس



يقول سعدالله ونوس في مسرحية «الملك هو الملك»: في لحظات التعاسة فقط، يشعر الإنسان أنه لم يعد قادراً على الاحتمال. لكن قدرته على الاحتمال لا تنفذ. هو يتحمل أي جحيم، لأنه يعرف - ولو بالفطرة - أن الشقاء لا يمكن أن يستمر.

### قاسيون

#### القمع المخملي

أنا اعتقد أن مسألة القمع أصبحت أيضاً مركبة، فحين نقول: القمع، ينبغي ألا نفهم من ذلك فقط السجون والبوليسية والمنع... إلخ. هناك قمع مخملي، هناك قمع بقفازات ملونة وناعمة، هذا القمع يتمثل أولاً في تهيمش الثقافة. هناك جهود كبيرة وواسعة تبذل منذ بداية السبعينات لتهيمش الثقافة وتهيمش المثقفين وإقصاءهم عن دورهم الطبيعي الذي لعبوه منذ منتصف القرن التاسع عشر، أي منذ بداية تاريخنا الحديث، وأنت لو حاولت أن تلم بهذا التاريخ الحديث، فإنك ستجد أن في مقدمة هذا التاريخ كانت هناك دائماً مجموعات من المثقفين التي تحمل مشاريع تنوير ومشاريع نهضوية والتي حاولت فعلاً أن تبذل البنى الفعلية لهذا المجتمع. منذ بداية السبعينات بدأت محاولة تهيمش المثقف وتهيمش المثقفين وتم ذلك عبر زيادة منابر النشر ومحاولة التجديج والاستيعاب وعبر محاولة

التعويم، بمعنى حين تتعدد وتتكاثر منابر النشر المتشابهة، فأنت تفقد الكاتب، الذي تجبره الحياة اليومية على أن يكتب هنا وهناك، فإنك تفقد هذا الكاتب صوته وقدرته على التأثير وريادته.

#### الثقافة الوطنية والوعي التاريخي

إن المدججة الحقيقية التي تفرخ الجماعات الإسلامية هي الأنظمة العسكرية والمستبدة. فهذه الأنظمة التي خنقت روح الشعب وأغرقت بالشعارات وبالرعب، وفاقت مشكلاته بالتعبية والنهب، هي التي تدفع هذه الأجيال الممزقة والمهمشة إلى حلول طوباوية، وإلى ردود فعل يائسة. فحين يخيّر إنسان مقموع ومنهوب بين إله أرضي يقمعه وينهبه ويفرض عليه فوق ذلك عبادته، وبين إله ديني يعده بالخلاص والمثوبة، فإن من الطبيعي أن يفرّ من زنازين الأرض إلى فضاء السماوات. وأنا أدرك المغزى الاحتجاجي الذي ينطوي عليه ظهور هذه الجماعات، لكن فقر وعيها وأساليب العمل التي

**هناك قمع مخملي هناك قمع بقفازات ملونة وناعمة هذا القمع يتمثل أولاً في تهيمش الثقافة**

يمليها هذا الوعي الفقير، يجعل هذا الاحتجاج خلبياً؛ ويُعيد إنتاج الواقع الرث بدلاً من أن يغيره. فإذا حددنا أن أبرز بواعث هذا الاحتجاج هو استبداد السلطة من جهة، والتبعية التي تخترق كل مستويات المجتمع من جهة أخرى، فإن مناهج هذه الجماعات في الفكر والعمل، إنما تقوي هذين الوضعيين، وتتقاطع معهما.

#### أهم وسائل مقاومة

منذ أربعة أعوام وأنا أقاوم السرطان، وكانت الكتابة، وللمسرح بالذات، أهم وسائل مقاومة، وخلال هذه السنوات الأربع، كتبت وبصورة محمومة، أعمالاً مسرحية عديدة، ولكن ذات يوم، سئلت وبما يشبه اللوم، ولما هذا الإصرار على كتابة المسرحيات في الوقت الذي ينحس فيه المسرح ويكاد يختفي من حياتنا؟ أن التخلي عن الكتابة للمسرح وأنا على تخوم العمر، هو وجود وخيانة لا تحتلها روعي، وقد يعجلان برحيلتي، إن المسرح في الواقع، هو أكثر من فن، أنه ظاهرة حضارية مركبة، سيزداد العالم وحشة وقبحاً وفقراً لو أضعها وافترق إليها، وهما بدا الحصار شديداً والواقع محبطاً، فإني متيقن، أن تضافر الإيرادات الطبية، وعلى مستوى العالم،

سيحمي الثقافة، ويعيد للمسرح ألقه ومكانته، إننا محكومون بالأمل، وما يحدث اليوم، لا يمكن أن يكون نهاية التاريخ.

#### اقتباسات

إن التجارة بين الأقوياء والضعفاء ليست بيعاً وشراءً. بل هل حرب وعدوان. ما أتعس حالنا إذا كان علماء الأمة يسمون الاجتهاد والعلم كُفراً. المرض يكسر الكبرياء وهذا أقسى ما فيه. المسموح على قدر الممنوع. المقارع لا تقوم إلا العبيد، أما الأحرار فإنهم أقوم من المقارع. حتى لو تغير الملك. فأن الطريقة الوحيدة الممكنة أمام الملك هي الإرهاب، والمزيد من الإرهاب. على الملك أن يغير لهجته بين الحين والآخر إذا كان لا يريد أن يلتهم الخفاء عرشه. في الأنظمة التنكزية تلك هي القاعدة الجوهرية «أعطني تاجاً وردد أعطيك ملكاً». ما من ملك يتخلى عن عرشه... إلا يراودني الأمل بأننا نقاتل لكي نبتكر نظاماً جديداً، لا نحافظ على نظام نعرف جميعاً أنه تداعي وانهار.